

الفصل الثانى

اقتصاديات صناعة ضرب الأرز

- ١ — مراكـز صنـاعة ضرب الأرز
- ٢ — وصف المضارب ومكوناتها
- ٣ — صيانة المضارب
- ٤ — توسيع حجم المضارب
- ٥ — الاستثمار فى صناعة ضرب الأرز
- ٦ — الأوقاف وصناعة ضرب الأرز
- ٧ — الأضرار والمخاطر الناتجة عن صناعة ضرب الأرز

ارتبط نشاط صناعة ضرب الأرز ارتباطاً وثيقاً بزراعته ومساحة الرقعة الزراعية منه اتساعاً أو انحساراً . وقد انتشرت هذه الصناعة على نطاق محدود فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، نظراً لصغر حجم المساحة المحصولية . ومع بداية القرن الثامن عشر ازداد التوسع فى زراعة الأرز بشكل كبير ، فكان من الطبيعى مواجهة الكثافة الإنتاجية بالتوسع فى إنشاء عدد كبير من المضارب بشكل يتناسب تماماً مع التوسع الزراعى .

ومن ناحية أخرى استدعت الضرورة وجود صناعة قوية تلبي الطلب الخارجى على الأرز الذى تتم عملية تصديره إلى كافة الأقاليم العثمانية وبعض البلدان الأوروبية معبأً وجاهزاً للاستهلاك البشرى . وتجدر الإشارة إلى أن جودة صناعة ضرب الأرز المصرى بالداخل كانت من العوامل الرئيسية التى أكسبته مكانة متميزة وشهرة عالمية ، حيث جعلت الإقبال الخارجى يتزايد عليه بشكل مستمر ، مما أدى لانتشار هذه الصناعة على نطاق واسع فى المدينة والريف على السواء ، وهذا بدوره امتص نسبة من العمال لا يستهان بها للعمل بالمضارب ، وهذا يعنى أنها فائدة على مستويات متعددة . وعلى النقيض تماماً فى حالة كثافة الإنتاج وقلة عدد المضارب فإنه من الطبيعى أن ينتج عن ذلك عدم الدقة فى التصنيع ، نتيجة لتكدس العمل على المضارب ، فضلاً عن أن غالبية الإنتاج فى مثل هذه الحالة يتم تصديره فى صورته الأولية (أرز شعير أو خام) ، مما يؤدى إلى انخفاض أسعاره فى نهاية الأمر ، وهذا لم يحدث على مدار الدراسة . وقد كان للإشراف الجيد من قبل أصحاب المضارب على سير العملية الصناعية أثر كبير فى ازدهارها ، حيث بذلوا جهوداً مضيئة فى سبيل الارتقاء بها لتسع الطاقة الإنتاجية المتكدسة عليها^(١) . وتشير الدراسة بأن هذه الصناعة امتازت بالدقة والرقابة الشديدة ، وخير دليل على ذلك عدم ورود أى دعاوى من قبل المنتجين أو التجار تثبت رداءة صناعة ضرب الأرز . وقد أتاح التوسع فى هذه الصناعة كثير من فرص العمل للعاملين والشياطين بالمضارب ، بالإضافة لزيادة أجورهم المرتبطة فى المقام الأول بكثافة الإنتاج

(١) محكمة دمياط، س ١٩٥، ق ٥٧، ص ٣١، ٦ شعبان ١١٣٣؛ س ٢٠٨، ق ٥٦، ص ٣٩، أواسط محرم

١١٤٢؛ س ٢٧٩، ق ٥٢، ص ٤١، ١٧ ربيع أول ١١٩٥؛ محكمة رشيد، س ١٥٤، ق ٤٥؛

ص ٣٧، ١١ ربيع أول ١١٦٢ .

وتكده على المضارب . وعلى العكس فى حالة انحسار المساحة المحصولية فإن ذلك يؤدى إلى خروج بعض أصحاب المضارب من دائرة التصنيع ، مما يعود بنتائج سلبية على العاملين بالمضارب، والمتمثلة فى ارتفاع نسبة العاطلين (للمزيد أنظر ملحق رقم ٥) . ويظهر ذلك واضحاً جلياً من خلال الاستقرار المُحكم لوثائق المحاكم الشرعية .

ومن المفيد الآن عرض مراكز هذه الصناعة فى محاولة لوضع تصور عام لها .

١ - مراكز صناعة ضرب الأرز : -

أ - دمياط : -

ظلت دمياط وظهيرها الريفى تحتل مكانة مرموقة فى إنتاج الأرز، مما عاد بنتائج إيجابية على صناعة ضرب الأرز بها ، حيث جعلها هذا الإنتاج تحتل المرتبة الأولى فى المجال الصناعى كنتيجة طبيعية لكثافة إنتاجها من الأرز^(١)، ولذا تعد دمياط من أهم المناطق التى شهدت نشاطاً مكثفاً فى أعداد مضارب الأرز، وذلك لقربها من مناطق الزراعة ، ولموقعها كميناء تصدير متميز وأهميتها كمصدر رئيسى لتمويل الأسواق الداخلية بما تحتاج إليه من الأرز الأبيض ، بالإضافة للأسواق الخارجية وبصفة خاصة لجميع أنحاء الدولة العثمانية . وقد رصدت وثائق محكمة دمياط المئات من مضارب الأرز، فلا تكاد توجد منطقة أوحى فى دمياط إلا وكان به (دائرة لضرب الأرز)^(٢) مما يدل على أن دمياط شكلت أهمية خاصة فى مجال صناعة ضرب الأرز التى كانت أهم الصناعات الغذائية فى مصر

(١) محكمة دمياط، س ١٩٦، ق ١٦٦، ص ١٢٠، ١٥ ربيع آخر ١١٣٤؛ س ٢١٩، ق ٥٠، ص ٣٢، ١٥ ذى الحجة ١١٥٠؛ س ٢٣١، ق ٧٢٣، ص ٥٢٨، غاية جماد أول ١١٥٩؛ س ٢٥٩، ق ١٦٦، ص ١٠٠، ٦ رمضان ١١٧٨؛ س ٢٦٦، ق ١٧٣، ص ١١٨، أواخر رمضان ١١٨٤؛ ق ١٩٢، ص ١٣٣، أواخر رمضان ١١٨٤؛
Amici Bey, f:L, Egypte Ancienne Et Moderne, Alexandrie, Penasson, 1884, P,176
 (٢) ذكرت الوثائق مضارب الأرز بعدة مسميات منها دائرة لضرب الأرز أو لقشر الأرز ، وأحياناً عيدان معده لضرب

الأرز ، وسيكتفى بذكر المسمى الحديث لها (مضرب)

العثمانية^(١) ، وقد انتشرت هذه الصناعة في عزبة البرج التي رصدت الوثائق العديد من مضارب الأرز بها ، حيث اعتمدت هذه المضارب في عملها على ما تنتجه المناطق الزراعية المجاورة لها^(٢) ، بالإضافة للمضارب الموجودة بجوار حقل المنيرة بمنية الطيب^(٣) ، وفي المنطقة المحيطة بسوق الحدادين والحصريين^(٤) ، وبالمناطق القريبة من الزوايا مثل زاوية بن دهيته ، حارة الشريفة ، خط الحطاب ، الميدان^(٥) ، خط المجاير ، كوم العظام بالقرب من خط المجاير ، حارة العصافرة ، البساتين ، المناطق المجاورة للمدرسة المتبولية ، خط الرميثة بالجبانة الصغرى ، المناطق المجاورة للمدرسة الشبطينية ، منطقة خط سويقة عميرات ، خلف سوق الحسبة^(٦) .

وكثيراً ما تواجدت مضارب أرز ملاصقة لبعضها ، مما يدل على كثافة النشاط الصناعي في بعض المناطق دون الأخرى، بل أن بعض المضارب كانت تجاورها مزارع الأرز، مما يعنى أن الزراعة ساعدت على نشر الصناعة وجعلتها قريبة منها ، مما يوفر الوقت والجهد للمنتجين ويشجعهم على الاستمرار في إنتاج الأرز ، وهذا يؤكد أن زراعة الأرز وصناعة ضربة كان لكلاهما تأثيراً إيجابياً على بعضهما البعض . وعلى العكس تماماً في حالة وجود مضارب الأرز بعيداً عن مناطق إنتاجه ،

(١) محكمة دمياط ، س ١٩٣ ، ق ٦٣ ، ص ٥٤ ، ٢ شعبان ١١٣١ ؛ س ٢٣٣ ، ق ٤١٢ ، ص ٢٩٦ ، ق ٤٤٣ ،

ص ٣١٥ ، ١٠ رجب ١١٦١ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٠٨ ، ق ٥٦ ، ص ٣٩ ، أواسط محرم ١١٤٢ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٧٩ ، ق ٢٩٤ ، ص ٢١٦ ، ١٢ ربيع آخر ١١٨٧ .

(٤) محكمة دمياط ، س ١٨٢ ، ق ١٣٤ ، ص ١٣٢ ؛ ق ٢٥٢ ، ص ٢٥٦ ، ١٥ رمضان ١١٢٥ ؛ س ١٨٤ ، ق ٣٢٨ ،

ص ٣٠١ ، ٢ رجب ١١٢٦ ؛ س ١٩٦ ، ق ٤١ ، ص ٢٥ ، ٨ ذى الحجة ١١٣٤ .

(٥) محكمة دمياط ، س ١٨٠ ، ق ٢٠٠ ، ص ١٣٢ ؛ س ٢٣٩ ، ق ١٩٦ ، ص ١٢٢ ؛ س ٢٨٥ ، ق ٣١٧ ، ص ٢١٦ ،

١٥ ذو القعدة ١١٩١ .

(٦) محكمة دمياط ، س ١٦٢ ، ق ٢٣٥ ، ص ٢٣٥ ؛ س ٢١٠ ، ق ٢٤٥ ، ص ١٩٤ ، ١٦ جماد آخر ١١٤٣ .

فإنه ربما ينتج عن ذلك الحد من العملية الإنتاجية لصعوبة النقل من مناطق الإنتاج إلى مراكز التصنيع ^(١) . وعلى الجانب الآخر رصدت العديد من الوثائق كثير من المضارب وسط مزارع الأرز بظهير دمياط ، وهذا فى حد ذاته حث المنتجين على الاستمرار فى زراعة الأرز ووفر عليهم جهود وتكلفة نقل الإنتاج فى حالة بعد المزارع عن المضارب ^(٢) ، ومن ناحية أخرى فإن أصحاب المضارب ضمنوا تدفق الكميات اللازمة من هذه المزارع لاستمرار نشاط مضاربهم ، بمعنى أن الفائدة عادت على الطرفين ^(٣) .

ولم تكن الجزر النيلية سواء فى دمياط أو رشيد أقل مساهمة فى صناعة ضرب الأرز ، فقد انتشرت المضارب بهذه الجزر لضرب ما تنتجه كل جزيرة دون الاعتماد على غيرها ، حيث كان الأرز يخرج من هذه الجزر جاهزاً للاستهلاك سواء فى الداخل أو للتصدير ^(٤) .

ب — رشيد : —

تحتل رشيد ^(٥) المرتبة الثانية بعد دمياط مباشرة من حيث كثافة المضارب الموجودة بها ، وتعد منطقة شمال رشيد من أكثر مناطق رشيد نشاطاً فى صناعة ضرب الأرز، وخاصة فى منطقة خط قناة

(١) محكمة دمياط، س ١٦٣، ق ٣٠٠، ص ٢٢٢؛ س ٢١٢، ق ٩٤، ص ٨٢، (د ت) .

(٢) محكمة دمياط، س ٢٢٠، ق ٣٧٣، ص ٢٤٧، ١٠ صفر ١١٤٦؛ ق ٤١٣، ص ٢٨١، ٤ رمضان

١١٤٩؛ س ٢٢٥، ق ٧٧، ص ٦٢، ١٤ محرم ١١٥٥ .

(٣) محكمة دمياط، س ٢٢٠، ق ٤١٣، ص ٢٨١، ٤ رمضان ١١٤٩؛ س ٢٥٩، ق ١٦٦، ص ١٠٠،

٦ رمضان ١١٧٨؛ س ٢٧٠، ق ٣٩، ص ٣٧، ١٢ ربيع آخر ١١٨٧ .

(٤) محكمة دمياط، س ٢١٦، ق ٢٨٣، ص ١٩٤؛ س ١٦٧، ق ١٦، ص ١٦؛ س ٢٣٩، ق ٤٧٢، ص ٣٦ (د ت) .

(٥) تؤكد إحدى الدراسات بأن صناعة ضرب الأرز وتبييضه تتركز فى رشيد فقط ، وهذا يتنافى تماماً مع أثبتته

الوثائق من انتشار هذه الصناعة فى جميع مناطق الزراعة فى ظهير دمياط ورشيد

والمنصورة وفارسكور وتوابعها ، بل أن دمياط تحتل مركزاً متقدماً عن رشيد فى هذه

الصناعة أنظر : عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصرى ، ص ٢٠٢ .

العجمى والمناطق المجاورة لها ^(١). وتبوأ منطقة جنوب رشيد مكانة رفيعة فى مجال صناعة ضرب الأرز برشيد (أنظر ملحق ٧) ، فضلاً عن المناطق المجاورة لها قرب مقابر المسلمين وغيرها ^(٢)، بالإضافة للعزب التابعة لرشيد ، حيث مثلت هذه المناطق أهمية كبيرة فى صناعة ضرب الأرز ^(٣). وقد انتشرت هذه الصناعة أيضاً فى المناطق الزراعية المجاورة لرشيد ، مثل قرية بارنبأوة (بارنبال) والمناطق المجاورة لها مثل عزب الكشاركة ^(٤) ، زايد الأصفر ^(٥)، الريش ، منية السعيد وغيرها من القرى الأخرى التى انتشرت فيها زراعة الأرز وتمركزت بها صناعة ضربه ^(٦).

جـ — المنصورة : —

انتشرت صناعة ضرب الأرز بمدينة المنصورة التى تلى رشيد مباشرة ، حيث اعتمدت هذه المضارب فى عملها على إنتاج ريف المنصورة المجاور لها . وأحياناً يتم ذكر المضارب بالمنصورة مقروناً بأسماء أصحابها مثل مضرب الأرز المعروف بعلى جلبى (شلبى) بالمنصورة ^(٧) ، وأحياناً

(١) محكمة رشيد ، س ١٢٦ ، ق ١٢٣ ، ص ٩٣ ، غرة ذو القعدة ١١٣٣ ؛ س ١٣٩ ، ق ٢٠٦ ، ص ١٣٠ ؛ س ١٥٨ ، ق ١٥٦ ، ص ١٧٣ ، ١٠ ذو القعدة ١١٦٦ ؛ س ١٩٣ ، ق ٢٢٣ ، ص ١٦١ ، ٢٨ ربيع أول ١١٩٩ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٣٥ ، ق ٥٣ ، ص ٤٢ ، ٢٧ ذو القعدة ١١٤٠ ؛ س ١٥٤ ، ق ٤٥ ، ص ٣٧ ، ١١ ربيع أول ١١٦٢ ؛ س ١٦١ ، ق ٢٧ ، ص ٢٣ ، ١٥ جماد أول ١١٩٦ .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٢٠ ، ق ٨٥ ، ص ٦٠ ؛ س ١٩٨ ، ق ٧١١ ، ص ٣١٠ ؛ س ٢٠١ ، ق ٤٠٧ ، ص ١٣٣ ، ١٠ ذو القعدة ١١٢٩ .

(٤) محكمة رشيد ، س ١٠٨ ، ق ١٢٠ ، ص ٨٠ ، ٢٠ ربيع ثانى ١١١٤ .

(٥) محكمة القسمة العسكرية ، س ١٠٢ ، ق ٨٩٤ ، ص ٦٦٦ ، ١٤ شعبان ١١٢٤ .

(٦) محكمة رشيد ، س ١٥٦ ، ق ٣٥ ، ص ٣٨ ، ٧ رجب ١١٦٤ ؛ ق ٦٦ ، ص ٨٤ ، ٢٢ شعبان ١١٦٤ .

(٧) محكمة الدقهلية ، س ١٨ ، ق ٣٥٠ ، ص ١٤٢ ، ١٨ ربيع ثانى ١١٢١ ؛ س ٢١ ، ق ٦١ ، ص ٢٠٤ ، ١٩ شوال ١١٢٩ .

أخرى تسمى باسم الأماكن الموجودة بها مثل مضارب الأرز الموجودة بحارة النصارى^(١). والمضارب الأخرى الموجودة بجديلة^(٢). هذا بالإضافة للمضارب الموجودة خارج مدينة المنصورة فى منية حضر وغيرها^(٣)، فضلاً عن المضارب الأخرى الموجودة بمنية العجيل ومنية الغرقا. بالإضافة للمضارب التى قام الملتزمون بإنشائها داخل الوسايا الخاصة بهم، حيث اعتمدت هذه المضارب فى عملها على ما تنتجه مناطق التزامهم من أرز^(٤).

د - فارسكور : -

تعد فارسكور أحد أهم المدن الرئيسية التى انتشرت فيها صناعة ضرب الأرز نتيجة لشهرتها العالمية فى الإنتاج^(٥). وقد تركزت هذه الصناعة بشكل مكثف فى حارة الفاخور قرب دار الوسية القديمة^(٦)، وبمنطقة خط سوق الطعم^(٧)، بالإضافة للقرى التابعة لفارسكور، وخاصة قرى الضفة الشرقية للنيل بداية من مدينة فارسكور وحتى قرب حدود مدينة المنصورة، أما المنزلة وأجوارها رغم شهرتها العالمية فى الإنتاج إلا أنه لم يظهر بها أى نشاط لهذه الصناعة نتيجة لفقد المجموعة الوثائقية الخاصة بهذه المدينة، إلا أن ذلك لا ينفى انتشارها على نطاق واسع فيها^(٨).

(١) محكمة الدقهلية، س ١٨، ق ٣٥٠، ص ١٤٢، ١٨ ربيع ثانى ١١٢١؛ س ٢١، ق ٦١، ص ٢٠٤، ١٩ شوال ١١٢٩.

(٢) محكمة الدقهلية، س ٢١، ق ٩٥، ص ٣٦، غرة رمضان ١١٢٨.

(٣) محكمة الدقهلية، س ٣٧، ق ١٦٥، ص ١٠٥، ١٩ ذو الحجة ١١٧٢.

(٤) محكمة الدقهلية، س ٣٧، ق ٢٩٩، ص ١٩٠-١٩١، ١٠ ربيع ثانى ١١٧٣.

(5) *Amici Bey, F : OP.Cit, P, 170.*

(٦) محكمة دمياط، س ١٦٧، ق ١٦، ص ١١٦؛ س ٢١٦، ق ٢٨٣، ص ١٩٤؛ س ٢٣٩، ق ٤٧٢، ص ٣٠٦، (د ت).

(٧) محكمة دمياط، س ٢١٥، ق ٤٧، ص ٣٠، (د ت).

(٨) محكمة الدقهلية، س ٧، ق ٣٢٦، ص ١٢٦، ١٣ شوال ١٠٩١؛ محكمة دمياط، س ٢٥٤، ق ٤١١، ص

٣٠٧، ١٥ ربيع أول ١١٧٥.

ومن المثير للجدل أن الضفة الغربية للنيل الشرقى المتمثلة فى شربين والمناطق المجاورة لها لم تشير الوثائق من قريب أو بعيد عن وجود مضارب أرز بها ، رغم أهمية هذه المنطقة فى إنتاج الأرز ، فهى تضاهى فارسكور التى وجدت بها وبالقرى والعزب التابعة لها مضارب ، بمعنى أن أعماق ريف فارسكور وجدت به مضارب للأرز ، على الرغم من قرب فارسكور من دمياط ووقوعها على الضفة الشرقية للنيل جنوب دمياط ، بالإضافة لعدم وجود عوائق لحركة النقل بين فارسكور ودمياط ، وهذا يعنى أنه لم تكن هناك ضرورة ملحة لإنشاء مضارب بفارسكور القريبة من قلعة صناعة ضرب الأرز الرئيسية آنذاك (دمياط) (أنظر ملحق ٦ ، ٧) .

أما شربين وقراها فرغم بعدها النسبى عن دمياط ووجود مخاطر فى النقل عبر النيل ووقوعها على الضفة الغربية للنيل ، إلا أن الوثائق لم تُشر من قريب أو بعيد إلى وجود مضرب أرز واحد بها ، أو بالقرى التابعة لها ، وهذا أمر يدعو للحيرة ، ومن المؤكد أن شربين كانت توجد بها محكمة شرعية تسجل بها الأحداث ، حيث أشارت بعض وثائق محكمة دمياط بأن هناك حجج كثيرة مؤرخة ومكتتبة فى شربين ، وربما أن هذه المحكمة سجلاتها مفقودة ، إلا أن ذلك لا يعد دليلاً على القول بأن مدينة شربين والقرى المجاورة لها لم يكن بها عدد ولو قليل من مضارب الأرز ، فلا يعقل ذلك فى منطقة من أكبر مناطق زراعة الأرز بمصر وعلى درجة من القرب من دمياط ومينائها التجارى الهام آنذاك ، والذى يرجح هذا الرأى أن سجلات محكمة دمياط على مدار القرن الثامن عشر لم ترد فيها أى إشارة من قريب أو بعيد لتاجر أو منتج من شربين وتوابعها (الضفة الغربية للنيل الشرقى) قام بضرب أى كمية أرز فى دمياط أو الضفة الشرقية للنيل بصفة عامة . وخلاصة القول أنه لم تخلق قرية من القرى أو عزبة منتجة للأرز أياً كانت من مضرب وربما عدة مضارب (١) .

(١) محكمة دمياط ،س ١٨٠،ق ٣٣١، ص ٣٣٣؛س ١٨٧،ق ٤٤٥، ص ٣٤٦ ، ١٨ ربيع أول ١١٣٠؛س ٢٠٨،ق ٥٦

، ص ٣٩،أواسط محرم ١١٤٢؛س ٢٥٩، ق ١٦٦، ص ١٠٠ ، ٦ رمضان ١١٧٨؛س ٢٦٦، ق

١٧٣، ص ١١٨ ، ١٢ رمضان ١١٨٤؛محكمة رشيد،س ١٥٦،ق ٦٦، ص ٢٦، ١٢ شعبان ١١٦٤ .

٢ - وصف المضارب ومكوناتها : -

تعددت أسماء مضارب الأرز حسب المناطق المنشأة بها ، فمثلاً في دمياط أطلق عليها دوائر معدة لضرب الأرز ، وأحياناً أخرى لقشر الأرز^(١) ، أما في المنصورة ورشيد فقد أطلقت عليها بعض الوثائق دوائر ، وغالبية الوثائق أطلقت عليها عود أو عيدان لضرب الأرز وذلك حسب حجمها^(٢) ، إذ اختلفت مسميات المضارب من مكان لآخر مع كونها واحد ، كما أن الغرض الذي تؤديه واحد^(٣) . وقد وصفت كثير من الوثائق مضارب الأرز وصفاً دقيقاً من حيث بنائها وجميع ما فيه من قاعات وآلات وساحات وغيرها من القوى المحركة وحدود البناء بكل دقة .

أ - البناء : -

يتكون المضرب من مجموعة قاعات رئيسية منها قاعة ضخمة مخصصة للآلات ، وقاعة ثانية مخصصة لتخزين الأرز المراد صناعته ، وفي بعض الأحيان قاعتين أو ثلاث لتخزين الأرز، هذا في حالة المضارب الكبيرة . وقد تستوعب بعض القاعات المعدة لتخزين الأرز ما يزيد عن ٥٣ ضريبة أرز شعير ، مما يدل على كبر حجم قاعات كثير من المضارب وكثافة نشاطها الإنتاجي . وغالباً ما تتواجد قاعة أخرى لتخزين الملح الذي يساعد في عملية ضرب الأرز ويجعله أكثر بياضاً . وبطبيعة الحال يُقام حول غالبية المضارب أسوار ، وبداخل هذه الأسوار ساحات كبيرة يتم استخدامها في تعريض الأرز لأشعة الشمس مدة معينة قبل إجراء عملية ضربه ، وذلك لضمان

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٣ ، ق ١٦٥ ، ص ٢٠٧ ، ١٢ رمضان ١١١١ .

(٢) تطلق وثائق المحاكم في المنصورة ورشيد على المضارب الصغيرة الحجم عود معد لضرب الأرز ، بينما تطلق على المضارب الكبيرة الحجم في بعض الأحيان عيدان معدة لضرب الأرز .

(٣) محكمة الدقهلية ، س ٢١ ، ق ٣٩٠ ، ص ١٣٨ ، ١٦ ربيع آخر ١١٢٩ ؛ محكمة رشيد ، س ١٠٨ ، ق ١٠٢ ، ص ٨٠ ، ٢٠ ربيع ثاني ١١١٤ ؛ س ١٤٦ ، ق ١٣٤ ، ص ١٥١ ، ١٥ جماد آخر ١١٥٣ ؛

س ١٥٦ ، ق ٣٥ ، ص ٣٨ ، ٧ رجب ١١٦٤ .

خلو الأرز من الرطوبة ونزع الشوائب التى قد تكون به ، فى محاولة لضمان عملية ضربه فى وقت قصير^(١). ومن ناحية أخرى فإن هذه الساحات غالباً ما يتم استغلالها مستقبلاً لتوسيع حجم المضارب فى حالة ضغوط العمل بها ، ومن هذا المنطلق تمثل حرص كثير من أصحاب المضارب عند إقامة مضاربهم على امتلاك ساحة كبيرة وفضلوا أن تكون هذه المضارب فى الخلاء . وهذه السياسة المستقبلية من جانب أصحاب المضارب عادت عليهم بالفائدة ، وعلى المنتجين والتجار أيضاً الذين يريدون ضرب الأرز . وعلى النقيض من ذلك فى حالة المضارب الصغيرة التى لا توجد بها ساحات والمحيط بالمناطق السكنية التى لا تسمح بتوسعها ، فإن أصحاب المضارب يضطروا لاستخدام سطح مضاربهم فى تعريض الأرز لأشعة الشمس ، وهذا فى حد ذاته يمثل أعباء على مريدى ضرب الأرز ، الذين يبذلون جهوداً كبيرة لنقلهم الأرز لأعلى المضارب ، وهذا فى حد ذاته يجعلهم يحجمون عن التعامل مع مثل هذه المضارب، ويفضلون التعامل مع المضارب ذات الساحات التى لا تحتاج لجهود كبيرة . بالإضافة لأن كثرة تكدس الأرز فوق سطح المضرب يؤدي إلى سقوطه ، مما يعرض كل ما هو أسفل السطح للمخاطر ، وغالباً ما تحدث خسائر فادحة فى الأرواح والممتلكات . وبالإضافة لما سبق وجدت مساكن للعمال العاملين بالمضارب واستراحات لهم ولمريدى ضرب الأرز من المنتجين والتجار ، وخزانات لمياه الشرب، بالإضافة للحظائر الخاصة بالقوى المحركة للآلات ، وأجواض لسقى هذه القوى^(٢). وبالنسبة لموقع البناء فيمكن الملاحظة من خلال الوثائق أن غالبية المضارب تحيط بها

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٣ ، ق ٣٠٠ ، ص ٢٢٢ ؛ س ١٧٦ ، ق ١٢٣ ، ص ١٢٩ ، ٧ رمضان ١١٢٠ ؛ س ١٧٩ ، ق ٨ ، ص ٨ ؛ س ١٨٧ ، ق ٤٥١ ، ص ٣٥٢ ؛ س ٢٠٦ ، ق ٦٨ ، ص ٦٣ ، ٥ شوال ١١٤١ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٢٠ ، ق ٨٥ ، ص ٦٠ ، ٢٠ ذو القعدة ١١٢٩ ؛ محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٣٧٠ ، ص ٢٨٨ ، ١٤ محرم ١١٣٠ .

شوارع لتسهيل المرور إليها ، بل أن بعض مضارب الأرز كانت تحيط بها شوارع من جميع الجهات ، وهذا يميزها عن غيرها فى سهولة وصول الأرز إليها مما يزيد من نشاطها ، وعلى العكس تماماً فى حالة وقوع المضارب فى مناطق محدودة المساحة وخاصة بين المنشآت السكنية ، فإن ذلك ينتج عنه آثار سلبية على نشاطها الصناعى ، بل وعلى أسعارها فى حالة بيعها ^(١) .

ب — الآلات وعملية الضرب : —

بعد أن تعرض حبوب الأرز للشمس لمدة ١٠ - ١٥ يوماً يتم وضعها فى ماكينة عبارة عن مدقات أسطوانية الشكل مصنوعة من الحديد الأجوف يبلغ علوها ٣ سنتيمترات ويبلغ قطرها سنتيمتراً واحداً ، وتثبت كل واحدة من هذه المدقات بشكل عمودى على هيئة مطرقة ذات مقبض يتحرك فى خط رأسى فوق محور حديدى يوضع على مسافة متر من المدق ، حيث يكون مدعوم بقوة فوق مرتكزات مبنية ، وتنتج الحركة القلابية التى تقوم بها المدقات شأنها فى ذلك شأن مطارق الحداد نتيجة الضغط الذى تمارسه فوق طرف مطرقتها ، وعند الجانب الآخر من المحور أربع حدبات تخترق بشكل عمودى شجرة أفقية تستخدم كمحور أو مدار لعجلة مسننة تتشابك عمودياً بعجلة مسننة أخرى أكبر حجماً ، ويحمل محور هذه العجلة الكبيرة رافعة يعلق بها ثوراً واحداً أو عدة ثيران حسبما ينبغى للماكينة أن تحرك مدقين أو كان عليها أن تحرك أربعة مدقات ، وتوجد أسفل هذه المدقات ثقب أسطوانية صممت فى الأرض على شكل هاونات يحتوى كل واحد منها على $\frac{1}{10}$ ضريبة أرز ، ويبعد كل هاون عن الآخر بحوالى متر ، بحيث يستخدم الجدار الوسيط الذى يتكئ عليه

(١) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ١٢٣ ، ص ١٢٩ ، ٧ رمضان ١١٢٠ ؛ محكمة الدقهلية ، س ٣٧ ، ق ١٦٥ ، ص

١٠٥ ، ١٩ ذى الحجة ١١٧٢ ؛ محكمة رشيد ، س ١٧٠ ، ق ١٠٥ ، ص ١٣٧ ، غرة محرم ١١٧٨ .

محور دوران المدقات كمسند يظهر العامل الجالس الذي يكون شغله الدائم أن يعيد بيده حبوب الأرز تحت المدقات ، حيث تتباعد هذه الحبوب عند كل دورة ، وتمر الحبوب في البداية بهذه العملية لمدة ساعتين لنزع جزء من القشور عنها . وعندما تُصبح عملية الدوران والطرق على نفس الكمية من الحبوب أمراً لا جدوى منه — بسبب هذا الجزء من القشر الذي تم فصله بالفعل عن الحبوب — فإن الأرز يسحب لتنظيفه ، حيث أن القشور تكون عائقاً أمام عملية الضرب ، ثم يعاد وضعه تحت المدقات مرة ثانية لمدة ساعتين ثم ينظف من جديد ليتم نفس العمل للمرة الثالثة ، وينتهي الأمر بضرب الأرز وذلك بوضعه للمرة الرابعة والأخيرة أسفل المدقات مع كمية محددة من الملح ، ويلزم على الأقل ثلاثون ساعة لإتمام تنظيف ضريبة الأرز الشعير بشكل تام ^(١) .

أما عن سعر ضرب ضريبة الأرز فقد اختلفت من فترة لأخرى ، ففي عام (١١٥٣هـ — ١٧٤٠م) بلغت ١,٥ ريال بطاقة ، أي ما يعادل ١١٤ نصف فضة في ذلك العام . وفي عام (١١٧١هـ — ١٧٥٧م) بلغت ١,٦ ريال بطاقة ، أي ما يعادل ١٣٦ نصف في ذلك العام . ويرجع هذا الارتفاع الأخير إلى الاتيهاج التدريجي في أسعار النصف ، وليس في قلة عدد المضارب ، وهذا يعني أن المتوسط العام لضرب ضريبة الأرز بدمياط يساوي ١,٥٥ ريال بطاقة ، أي أن المتوسط العام لسعر ضرب الضريبة بدمياط والمنصورة يساوي ١٢٥ نصف فضة كمتوسط عام ^(٢) . وفي رشيد بلغ سعر ضرب أردب الأرز الشعير ٣٠ نصف عام (١١٣٩هـ — ١٧٢٦م) ، بمعنى أن المتوسط العام لضرب الأردب على مدار الدراسة في جميع المناطق على السواء يساوي ٤٦ نصف فضة تقريباً . وهذا السعر في حقيقة الأمر مناسب على كافة المستويات ونتج عنه زيادة العملية الإنتاجية

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٠ ، ق ٤٠ ، ص ٤٣ ، ١٠ ذى الحجة ١١٢٤ ؛ جيران : مصدر سابق ، ص ٥٨ — ٥٩ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٥٢ ، ق ٢٤٣ ، ص ١٥٩ ، ٨ ربيع آخر ١١٧٢ ؛ ق ٣٣٦ ، ص ١٥٢ ، ١٥ جماد

أول ١١٧٣ .

فى مراحلها الأولى ، حيث حث كثير من المنتجين والتجار على استثمار أموالهم فى زراعة الأرز وتجارته . وعلى النقيض من ذلك فى حالة زيادة سعر ضرب أرب الأرز فإن ذلك ينتج عنه إجمام كثير من المنتجين والتجار عن استثمار أموالهم فى زراعة وتجارة الأرز ، وهذا مرتبط (سعر ضرب الأرب) فى المقام الأول بأجور العمال وبأسعار آلات وقوى الإنتاج^(١).

جـ - القوى المحركة لآلات المضارب :

لعبت الثيران^(٢) كقوى محركة للمضارب دوراً رئيسياً فى العملية الإنتاجية ، ويمكن القول بأن هذه الثيران هى العمود الفقرى لصناعة ضرب الأرز آنذاك ، فهى المحرك الأساسى فى غالبية الأحوال لآلات المضارب ، وقد تمثل اهتمام أصحاب المضارب بهذه الثيران فى اقتناء أعداد كبيرة منها والعناية بها مع توفير كافة متطلباتها .

وقد بلغ متوسط عدد الثيران العاملة بالمضارب الصغيرة أربعة ثيران^(٣) ، والمضارب المتوسطة

(١) محكمة رشيد ، س ١٣٤ ، ق ٨٢ ، ص ٧١ ، ٨ ذو القعدة ١١٣٩ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٥٤ ، ق ٢٨٥ ، ص

١٩٧ ، ١٠ ذو القعدة ١١٧٤ .

(٢) يلاحظ استخدام حيوانات أخرى كقوى محركة مثل الأبقار ، الجاموس ، الخيول والحمير ولكن على نطاق ضيق .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٦٣ ، ق ٣٧١ ، ص ٣٧٤ ، غرة ربيع أول ١١٧٣ ؛ س ١٧١ ، ق ٢٣٥ ، ص ٢٥٦ ، (د

ت) ؛ س ١٨٠ ، ق ٨٣ ، ص ٩٢ ، غاية جماد ثانى ١١٨٤ ؛ محكمة دمياط ، س ٢١٥ ، ق ٨٢

، ص ٦٤ ، ٢٠ ذو القعدة ١١٤٥ ؛ س ٢٢٤ ، ق ٤٩٣ ، ص ٣٠٧ ، غاية ذى الحجة ١١٥٤ ؛

س ٢٣٠ ، ق ١٨٢ ، ص ١٣٣ ، ١٢ جماد أول ١١٥٨ ؛ س ٢٣٧ ، ق ٥٦ ، ص ٥٣ - ٥٤ ، غاية

شوال ١١٦٤ ؛ س ٢٤٠ ، ق ٣٨٦ ، ص ٢٨٣ ، ٩ ربيع أول ١١٦٥ ؛ س ٢٤٢ ، ق ١١٥ ،

ص ٦٣ ، ١٨ محرم ١١٧٦ .

الحجم ستة ثيران^(١)، وقد يصل عدد الثيران العاملة بالمضارب الكبيرة إلى ٤٣ ثوراً في بعض الأحيان، و١٦ ثوراً في أحيان أخرى، مع مراعاة توفير عدد آخر منها كاحتياطي لاستمرار العمل في بعض الحالات الخاصة ومبادلتها بنظيراتها في العمل لتوفير الراحة اللازمة لها، وخاصة في حالة ضغوط الإنتاج عقب الحصاد مباشرة، وهو الأمر الذي أدى إلى رفع تكلفة الإنتاج، حيث بلغ متوسط ثمن الثور ١٥٠٠ نصف فضة، ولا شك أن هذا الثمن يرتفع كثيراً في حالة الأوبئة التي تصيب الماشية في بعض السنوات مثل سنة (١٢٠١هـ - ١٧٨٦م)، مما يعود بمرود سلبي على نشاط صناعة ضرب الأرز، ويؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج لاعتماد المضارب على هذه القوى بشكل أساسي^(٢).

٣ - صيانة المضارب : -

وأن العمل المتواصل لمضارب الأرز يلزمه إجراء صيانة دورية كل عام، وخصوصاً قبل موسم حصاد الأرز استعداداً لاستقبال إنتاج العام الجديد، وخاصة أن النشاط الصناعي يتزايد بشكل كبير عقب موسم الحصاد. وهذه الصيانة ضرورة حتمية فرضت نفسها على المستثمرين، في محاولة منهم لاستيعاب الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تحتاج لجهود مكثفة وعمل متواصل، وكان من لوازم إجراء هذه الصيانة أخشاب، جير، جبس، رماد وغيرها من المواد الخام اللازمة لأعمال الصيانة، ويتم تنفيذ هذه الأعمال تحت إشراف المهندسين المتخصصين في أعمال البناء، وغالباً ما يتم صرف هذه النفقات على مكونات المضارب من آلات وغيرها. فعلى سبيل المثال قدرت المصاريف التي تم

(١) محكمة دمياط، س ١٩٣، ق ٦٣، ص ٥٤، ٢ شعبان ١١٣١؛ س ٢٣٣، ق ٤١٢، ص ٢٩٦، ق ٤٤٣،

ص ٣١٥، ١٠ رجب ١١٦١.

(٢) محكمة دمياط، س ٢٠٩، ق ٦١، ص ٤٥، ١٤ صفر ١١٤٣؛ س ٢٥٤، ق ١٣١، ص ٨٨، ١٢ صفر

١١٧٥؛ محكمة رشيد، س ١٤٠، ق ١٠٦، ص ٨٢، ١٠ ربيع أول ١١٤٧.

إنفاقها على ترميم أحد المضارب ، والتي تم إنفاقها في ثمن طوب وجير ورماد وقطعتين خشب معلق بها قطعتين حديد ، وفي أجره بنايين وسقاين ونجارين وغيرها من المصاريف بمبلغ قدره (١٤٤٠ نصف فضة)، وهي مقسمة كالتالي : في ثمن جير ورماد وأجره وبنايين وسقاين وشياليين ٩٠٠ نصف ، وفي ثمن الخشب والحديد وغيره ٥٤٠ نصف ^(١). وأحياناً تشمل عمليات الترميم تجديد بلاط وبياض لجدران المضرب وتروس وغيرها . وقد تصل المصاريف في مثل هذه الحالات إلى ٣٧٩ ريال بطاقة (ما يعادل ٣٤١١٠ نصف) ، وهذا يدل على ضخامة المضرب وكثرة أعمال الصيانة به . ومن الطبيعي فإن هذه الأعمال تختلف من مضرب لآخر حسب حجمه وكثافة نشاطه والعناية بأعمال الترميم ^(٢). وقد تستمر أعمال الصيانة في بعض الأحيان أكثر من ٢٧ يوماً من العمل الشاق والمتواصل ^(٣). أما عن صيانة مضارب الأرز التابعة للأوقاف، فإنه نتيجة لانتشار الإيجار في عقارات الأوقاف بحيث أصبحت العقارات تخضع لمنفعة الآخرين مدداً طويلة ، فضلاً عن رغبة الأوقاف في الاهتمام بالحالة المعمارية لها للإيقاف دون تداعيتها في محاولة للمحافظة على ريعها القدر الأكبر من الزمان ، ومن هنا تمثل حرص معظم الواقفين في بداية شروط حجج أوقافهم أن تتم عمارة أوقافهم من ريعها حتى ولو استنفذ ذلك جميع الربيع ^(٤). وقبل إجراء الصيانة اللازمة لأحد

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٤ ، ق ٦٨ ، ص ٦١ ، أوائل صفر ١١١٣ ؛ س ٢٤٠ ، ق ٢١٦ ، ص ١٥١ ، ١٠ ذى

الحجة ١١٦٥ ؛ س ٢٤٢ ، ق ٢٦ ، ص ٢٠ ، ١٩ ذى الحجة ١١٦٧ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٦٤ ، ق ٢٨٣ ، ص ٢١٨ ، ٤ رجب ١١١٣ ؛ س ٢٤٦ ، ق ٥٣ ، ص ١٢٩

، غرة صفر ١١٦٩ ؛ محكمة رشيد ، س ١٤٥ ، ق ١٢٤ ، ص ١٤٦ ، غرة شوال ١١٥٢ ؛

س ١٨٢ ، ق ٤٦ ، ص ٥٨ ، ٢٠ رمضان ١١٨٧ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٣٣ ، ق ٤٧ ، ص ٥٧ ، ١٢ ذو القعدة ١١٦٠ .

(٤) محمد عفيفي : مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

مضارب الأرز التابعة للأوقاف يبعث ناظر الوقف (أو بعبارة أخرى المدير المالى والإدارى للوقف) أو من ينوب عنه للقاضى ليصف له موقع المضرب ومن الذى أوقفه ، ويصف بكل دقة محتوياته والأشياء التى تحتاج إلى ترميم سواء كانت حوائط أو تروس وغيرها . وبعد ذلك يوجه القاضى من يعتمد عليه من أهل الخبرة فى ذلك ، وغالباً ما يكون شيخ طائفة المهندسين والبنائين أو ما ينوب عنهم ، وبعد تقريره بأن الوقف يحتاج إلى الترميم يتم الاتفاق على أعمال الصيانة من ريع الوقف ، وتسجل هذه المصروفات وجهة صرفها سواء فى ثمن طوب وجير وأخشاب ومسامير وأجرة بنائين إلى غير ذلك (١).

وقد تستمر أعمال الترميم مدة طويلة ، وذلك مرتبط فى المقام الأول بحالة المضرب وحجمه ، فعلى سبيل المثال استمرت أعمال الترميم فى مضرب الأرز الموقوف على الحاج بدر الدين بن دغيم ١٥ يوماً ، وأنفق عليه ١٣٣٧٨ نصف فضة ، مما يدل على ضخامة هذا المضرب (٢). كما استمرت أعمال الصيانة لمضربين ثمانية أيام لإنشاء سقف لقاعة تخزين الأرز ، وترميم سطح المضربين وغيرها من أعمال الصيانة ، وأنفقت على هذه الأعمال ٤٢٣٢ نصف فضة (٣). وفى حالات أخرى تستنفذ أجرة استئجار المضرب فى أعمال صيانتة ، وفى مثل هذه الحالة يتعهد ناظر الوقف بأنه لا يستحق قبل المستأجر شيئ من أجرة المضرب مادام أنه صرف ذلك على صيانتة (٤).

(١) محكمة رشيد ، س ١٥٢ ، ق ٣٤٥ ، ص ٢٨٩ ، ١٦ شعبان ١١٦١ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٦٤ ، ق ١٠٧ ، ص ٩٠-٩١ ، (دت) ؛ محكمة رشيد ، س ١٤٥ ، ق ١٢٤ ، ص ١٤٦ ، غرة شوال ١١٥٢ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٤٦ ، ق ١٥٣ ، ص ١٢٩ ، غرة صفر ١١٦٩ .

(٤) محكمة دمياط ، س ٢٠٥ ، ق ٦٧ ، ص ٤٦ ، ٧ ذو القعدة ١١٤١ .

٤ - توسيع حجم المضارب : -

أدت كثرة ضغوط العمل المكثف على المضارب نتيجة للتوسع في زراعة الأرز بشكل كبير إلى إجراءات الهدف الرئيسي منها مواجهة الكثافة الإنتاجية للأرز . وقد وضعت هذه الضغوط المستثمرين في صناعة ضرب الأرز أمام خيارين : إما التوسع في إنشاء مضارب جديدة ، أو توسيع حجم المضارب القديمة ، وهو ما لجأ إليه البعض ، حيث عملوا على زيادة أحجام مضاربهم عن طريق إنشاء غرف جديدة وقاعات إضافية لتخزين الأرز ، بالإضافة لتوسيع حجم المساحات المعدة لنشر الأرز ، وشراء آلات أخرى ، ومضاعفة أعداد القوى المحركة لتشغيل الآلات ، بالإضافة لزيادة أعداد العمال والشيالين العاملين بالمضارب ، بمعنى أنها فائدة عادت على أصحاب المضارب والعاملين فيها . ونتيجة لهذه التوسعات حرص كثير من المستثمرين في صناعة ضرب الأرز عند إنشائهم لمضاربهم أن تكون قريبة من مزارع الأرز أو في الخلاء ، حتى إذا اضطرتهم الظروف لتوسيعها فإنهم يجدوا أماكن خالية ، بالإضافة لحرص بعضهم على شراء قطع من الأراضي بجوار المضرب لمثل هذه الظروف الاضطرارية في المستقبل .

وقد تدفع ضغوط العمل بالمضارب في بعض الأحيان وعدم وجود أماكن خالية لعملية توسيع هذه المضارب إلى اضطرار أصحابها للتعدى على ممتلكات الآخرين ، وقد تصل إلى درجة التعدى على المنشآت العسكرية واقتطاع أجزاء منها ، فعلى سبيل المثال (تعدى أحمد بن إبراهيم على صور قلعة دمياط الشرقية القديمة وهدم أخشاب سقف كانت بالقلعة وأنشأ بأرض القلعة مضرب معد لضرب الأرز بعضه بداخل الصور والباقي بخارج القلعة) (١) .

ومن ناحية أخرى لجأ بعض أصحاب المضارب نتيجة لكثرة ضغوط العمل على مضاربهم ومجاورة

(١) محكمة دمياط ، س ٢١٠ ، ق ٣٩ ، ص ٣٢ ، ٧ صفر ١١٤٣ .

هذه المضارب للمقابر إلى التعدي على المقابر وإزالة أجزاء منها وإدخالها ضمن حدود المضرب لوضع آلات المضرب والقوى المحركة لها من ثيران وغيرها ، مما أثار سخط أصحاب هذه المقابر (أهالي الأموات) واشتكوا للقاضي الذي قام على الفور بإجبار صاحب المضرب بإزالة ما تم إنشائه على المقابر ، وذلك بإشراف القاضي إشرافاً تاماً على هذه العملية^(١) .

وقد جذبت العوائد المادية الناتجة عن صناعة ضرب الأرز قطاع كبير من خارجها لاستثمار أموالهم فيها ، وتحويل بعض المؤسسات الصناعية الأخرى إلى مضارب للأرز بعد توسيع حجمها ، كأن يتم مثلاً تحويل معمل نشادر إلى مضرب أرز ، ومجموعة أخرى من المستثمرين قاموا بتحويل عصارة للقصب وصناعة السكر إلى مضربين لضرب الأرز وقاموا بتوسيع حجم المضربين وأنشأوا بهم^(٢) خمسة طوابق كبيرة لتخزين الأرز وغيرها من متطلبات صناعة ضرب الأرز^(٣) . وقام البعض الآخر بترميم مباني قديمة وحولوها لمضارب أرز وأنشأوا بها قاعات إلى غير ذلك^(٤) ، وآخرون قاموا بتحويل معاصر الزيت لمضارب أرز ، بعد إجراء التعديلات اللازمة ، بمعنى أن هذه الصناعة الرائجة جذبت بعض المستثمرين إليها عن طريق تعديل نمطهم الاستثماري من الصناعات والاستثمارات الأخرى ، وتوجيه هذه الاستثمارات بشكل مكثف لمجال صناعة ضرب الأرز^(٥) .

٥ - الاستثمار في صناعة ضرب الأرز : -

تضمن الاستثمار في مجال صناعة ضرب الأرز أنشطة متعددة ومتنوعة شملت التملك والمشاركات والإيجار والمبايعات لمضارب الأرز ، حيث أغرت الأرباح الكبيرة التي حققتها صناعة

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٧ ، ق ٤٩ ، ص ٤٤ ؛ ق ٥٠ ، ص ٤٥ ، ١٢ ذو القعدة ١١١٤ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٩٨ ، ق ٧١١ ، ص ٣١٠ ، ١٨ رجب ١٢١٠ .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٩٦ ، ق ٣٠٥ ، ص ١٢٩ ، غرة ذو القعدة ١٢٠٦ .

(٤) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ٢٣٣ ، ص ٢٤٦ ، ٩ شوال ١١٢٠ ؛ محكمة رشيد ، س ١٦٥ ، ق ١٩٨ ،

ص ١٦٥ ، ٢١ صفر ١١٧٥ .

(٥) محكمة رشيد ، س ١٢٠ ، ق ٨٥ ، ص ٦٠ ، ٢٠ ذو القعدة ١١٢٩ ؛ س ١٩١ ، ص ١٨٤ ، ق ٢٩٩ ، (د) .

ضرب الأرز البعض على استثمار أموالهم فى إنتاج سلعة يتزايد عليها الطلب داخليا وخارجيا .

وقبل الحديث عن نظم الاستثمار توجد قضية لابد من مناقشتها ، وهى هل ملكية مضارب الأرز كانت للإدارة أم إنها تتولى الإشراف عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أم أنها كانت ملكية خاصة للأهالى (المستثمرين) ؟ . باستقرار الوثائق تبين أن ملكية هذه المضارب كانت للمستثمرين ، ولم يكن للإدارة أى مسئولية للإشراف عليها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بل أن الأرز الميرى المخصص للمطبخ السلطانى كان يتم ضربه بهذه المضارب ، بمعنى أنه ليس للإدارة أى تدخل أو سلطة عليها من أى نوع . وهذه إشارة توضح كيف أن المؤسسات الصناعية فى مصر العثمانية كان يديرها المستثمرون دون أى تدخل من قبل الإدارة .

وهذه الإدارة للمؤسسات الصناعية من أهم أسس النظام الرأسمالى فى العصور الحديثة ، والذي أدى إلى ثراء فاحش للعاملين به ، وبمعنى آخر أن المستثمرين هم الذين أداروا العملية الإنتاجية بأنفسهم ، والمقصود هنا بالعملية الإنتاجية هى تحويل المنتج (الأرز الشعير) من منتج غير صالح للاستخدام الإنسانى إلى منتج صالح لإشباع الاحتياجات الإنسانية ، أى تحويله إلى أرز أبيض ، ولم يتضح من خلال الدراسة فرض أى عوائد مادية من قبل الإدارة على المضارب ، ويبدو أن هذه العوائد تم فرضها على هيئة حصص موزعة على المضارب من الأرز الميرى المخصص للمطبخ السلطانى لضربها ، بالإضافة لاحتياجات الإدارة والعسكر من الأرز ، ويتم ضرب هذه الكميات بالمضارب دون مقابل ، كل حسب نشاط وحجم مضربه .

أما عن أشكال الاستثمار فى هذه الصناعة فهى كالتالى :

أ - الاستثمار فى شراء المضارب : -

شهد الاستثمار فى شراء مضارب الأرز نشاطاً كبيراً ، ومن الطبيعى أن يكون لتجار الأرز بصفة خاصة وللسماسرة والعاملين بالمهن المعاونة لتجارة الأرز عامة النشاط الأكبر فى مجال شراء المضارب ، فهم الأكثر فهماً وإدارة للنشاط الصناعى المرتبط بالدرجة الأولى بنشاطهم التجارى ، فضلاً عن معرفتهم بوسائل تصريف المنتج عقب عملية ضربه .

وقد كان لزيادة النشاط التجارى وتشعب العملية التجارية فى مختلف الاتجاهات أثره الواضح فى تحول بعض تجار الأرز وسماسرته من دور الوسيط التجارى فى تصريف السلعة التجارية (الأرز) إلى إدارتهم للعملية الإنتاجية ، بمعنى أنهم تدخلوا فى مرحلة إعداد المنتج (صناعة ضرب الأرز) .

ولا شك أن توافر رعوس الأموال لدى التجار والسماسرة عن طريق الأرباح التى جنوها من خلال تجارتهم فى الأرز من أهم الأسباب التى دفعتهم لاستثمار أموالهم فى المجال الصناعى للأرز ، بمعنى أدق أن رعوس الأموال التى بدأت تتراكم فى ميدان تجارة الأرز بدأ التجار فى تحويلها إلى ميدان الإنتاج والاستثمار المباشرين فى السلعة التى يستثمرون أموالهم فيها (الأرز)، بالإضافة لميدان استصلاح الأراضى للتوسع فى زراعة الأرز وصناعة ضربه بشكل مكثف ، أى أن التجار استثمروا أموالهم عن طريق توجيهها إلى أعمال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإنتاج الأرز على كافة محاوره (١) .

وقد حاول بعض تجار الأرز - بقدر استطاعتهم - تكثيف نشاطهم الصناعى فى مناطق متعددة

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٤ ، ق ٧٩ ، ص ٧١ ، غرة ربيع أول ١١٢٦ ؛ س ١٩٩ ، ق ١٩٥ ، ص ٢٨٩ ، ١٠

ربيع ثانى ١١٣٦ ؛ س ٢٠٤ ، ق ٢٣ ، ص ٢٥ ، ٦ صفر ١١٤٢ ؛ س ٢١٣ ، ق ٩٣ ، ص

٦٥ ، ١٥ ذى الحجة ١١٤٦ ؛ س ٢٥٣ ، ق ٤٠٢ ، ص ٢٩٠ ، ٤ شعبان ١١٧٣ ؛ محكمة

رشيد ، س ١٨٥ ، ق ١٦٧ ، ص ١٧٢ ، ٢٠ ربيع ثانى ١١٩٠ .

وذلك فى محاولة منهم للسيطرة على بعض المناطق الحيوية فى المجال الصناعى ، حيث أدركوا جيداً أن التركيز على منطقة واحدة لا تحقق لهم عوائد مادية مجزية ، وربما كان الداعى لذلك توافر السيولة النقدية فى أيدي التجار ، بالإضافة للانتعاش الاقتصادى (فى ظل مقاييس ذلك العصر) الذى ساد المجتمع المصرى فى غالبية سنوات القرن الثامن عشر ، وتوافر جميع مقومات صناعة ضرب الأرز من آلات وقوى محركة وأيدي عاملة وسوق رائجة داخلياً وخارجياً ، بالإضافة للرغبة فى تحقيق المزيد من المكاسب كانت وراء انتشار هذه الصناعة فى جميع المناطق . ويبدو أن زيادة حجم المساحة المحصولية للأرز الناتجة عن زيادة الطلب عليه أدت فى النهاية لتراكم رءوس أموال ضخمة لدى تجار الأرز ، وهذا بدوره كان السبب المباشر لتحريك هؤلاء التجار لرءوس أموالهم واستثمارها فى امتلاك مزيد من المضارب فى جميع المناطق .

ولا يمكن لهؤلاء التجار أن يقدموا على تكثيف نشاطهم فى قطاع الإنتاج الصناعى ، إلا فى حالة غزارة الإنتاج الزراعى بشكل كبير يدعم النشاط المكثف فى المجال الصناعى ، بالإضافة لاتساع نشاطهم التجارى بالدرجة التى تدعم هذا النشاط الصناعى ، كما أن علاقة هؤلاء التجار القوية بالمنتجين وأقرانهم من صغار وكبار التجار ساعد بشكل كبير على رواج النشاط الصناعى لديهم^(١) . وقد تمخض عن هذا النشاط الكبير لصناعة ضرب الأرز نوع آخر من الاستثمار استغله بعض التجار فى تنمية رءوس أموالهم عن طريق شراء مضارب للأرز ، وفى نفس الوقت يقومون ببيعها فى حالة تحقيق ربح أكثر ، بمعنى أنها تحقق لهم أرباح تفوق ثمن شرائها ، وهو شكل

(١) محكمة دمياط ، س ٢٣٠ ، ق ٢٠٨ ، ص ١٥٥ ، (د ت) ؛ س ٢٣٩ ، ق ١٧٥ ، ص ١١١ ، غاية محرم ١١٦٧ ؛

س ٢٦٢ ، ق ٢٠٦ ، ص ١٣٤ ، ١٧ جماد أول ١١٨٠ .

من أشكال الأرباح السريعة (أو الاستثمار السريع الذى عمل به بعض التجار)، فعلى سبيل المثال (اشترى شاهين بن جاب الله بن العويل من كفر سليمان ثمانية أسهم وخمس سهم شايح الدائرة المعدة لضرب الأرز بخط مقام جامع الشيخ خثقم بثمان ٣٥٧ ريال بطاقة و ٣٨ نصف فضة)^(١).

وفى نفس اليوم الذى تسلم فيه المضرب قام ببيعه لإبراهيم بن محمد الخليجي أحد التجار بثمان ٢٠٠ شريفى ذهب محبوب ، مع الوضع فى الاعتبار أن الريال البطاقة فى هذا العام كان يساوى ٦٠ نصف، بمعنى $٦٠ \times ٣٥٧ = ٢١٤٢٠$ ، بالإضافة إلى ٣٨ = ٢١٤٥٨ نصف ، وأن الشريفى المحبوب فى نفس العام كان يساوى ١٠ نصف، أى أن $١١٠ \times ٢٠٠ = ٢٢,٠٠٠$ نصف، وهذا يعنى أن شاهين جنى من وراء هذه الصفقة ٥٤٢ نصف فضة فى خلال لحظات معدودة ، وبذلك شكلت صناعة ضرب الأرز مجالاً خصباً لجميع المستثمرين فيها^(٢). ولم يكن الاستثمار فى مجال الصناعة حكرًا على التجار ، أو بعبارة أخرى الرجال فقط ، فقد شاركت النساء فى هذا المجال بشكل مباشر وأحياناً أخرى بشكل غير مباشر، حيث قاموا بتوكيل من ينوب عنهم فى تخليص إجراءات شرائهم للمضارب ، وفى حالة تحقيق أحد المضارب سعراً مناسباً تتم عملية بيعة بمعرفة من ينوب عنهم ، وغالباً ما يكون نفس الشخص الموكل ، فمثلاً تم بيع أحد المضارب بعد شرائه بخمسة أيام فقط ، وكان الربح مغرياً للغاية ، فقد تم شراء المضرب بثمان ٢٧,٠٠٠ نصف فضة ، وتم إجراء بعض التعديلات

(١) محكمة دمياط ، س ٢٥٢ ، ق ٢٣٦ ، ص ١٥٢ ، ١٥ جماد أول ١١٧٣ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٥٢ ، ق ٢٣٨ ، ص ١٥٣ ، ١٥ جماد أول ١١٧٣ ؛ س ٢٨٥ ، ق ٣١٧ ، ص ٢١٦ ، ١٥

ذو القعدة ١١٩١ .

عليه وإضافة قطعة أرض صغيره إليه ، وفى النهاية تم بيعه بثمن ٣٧,٠٠٠ نصف فضة، ومن خلال ذلك يمكن القول بأن بعض النساء أغرتهن عوائد صناعة ضرب الأرز فاستثمرن أموالهن فيها^(١).

ولم تقف المكانة العلمية أو الدينية أو طبيعة النشاط العلمى عائقاً فى طريق اشتراك العلماء فى استثمار ثرواتهم فى مجالات متنوعة تحقق لهم أرباح طائلة ، فقد كان أغلبهم يجمع بين طلب العلم والبحث عن مصدر مضمون لاستثمار أموالهم فيه ، وكان على رأس هذه المصادر صناعة ضرب الأرز ، وإن دل هذا على شئ فأنما يدل على المرونة الاقتصادية التى غلبت على الاقتصاد المصرى ، والتى من خلالها يستطيع أى فردياً كان مركزه فى المجتمع بطبقاته المختلفة - سواء الطبقة العليا وميسورى الحال أو الدنيا - أن يستثمر أمواله فى مجالات مختلفة قد لا تتعلق أحياناً بنشاطه الرئيسى ، ولكنه يتجه لهذا النشاط وفقاً لمقتضيات السوق ، فعلى سبيل المثال (اشترى الشيخ نور الدين بن شمس الدين البهاى أحد التجار بدمياط من القاضى عبد الصمد بن القاضى شريف من قرية محلة إنجاى مضرب أرز بخط سوق السمك بثمن ٤٠٠٠ نصف فضة)، وسواء تم إدارة هذا المضرب بمعرفة المشتري أو من ينوب عنه فالفارق ليس كبير، فالمنشأة تقع تحت نفوذه وقام باستثمار أمواله بالطريقة التى تناسبه وتحقق له أكبر قدر من الأرباح السريعة^(٢). وقد كان لشراء هذا المضرب نقطة تحول بالنسبة لنور الدين وأولاده ، حيث قاموا باستثمار أموالهم بشكل مكثف فى زراعة الأرز وتجارته ، للحصول على الكميات اللازمة لعمل المضرب ، وبعد ضرب هذه الكميات يتم تصريفها فى الأسواق ، وهذا يعنى أن نور الدين بعد شراءه هذا المضرب قام باستثمار أمواله على نطاق واسع

(١) محكمة رشيد ، س ١١١ ، ق ٤٦٨ ، ص ٣٢٣ ، غاية ربيع ثانى ١١١٩ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٠٦ ، ق ٦٨ ، ص ٦٣ ، ٥ شوال ١١٤١ ؛ ق ٧٠ ، ص ٦٥ ، ١٠ شوال ١١٤١ ؛ س ٢٤٠ ، ق ١٠٥ ، ص ٧٣ ، ١٩ صفر ١١٦٦ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ١٢٣ ، ص ١٢٩ ، ٧ رمضان ١١٢٠ .

فى هذا المجال^(١). وقد تمثل وعى بعض العلماء عند استثمار أموالهم فى صناعة ضرب الأرز ، أن تكون مضاربهم قريبة بشكل كبير من مقر عملهم ، فى محاولة منهم لمباشرة سير النشاط الصناعى فيها بسهولة ويسر ، فعلى سبيل المثال امتلك الشيخ عثمان بن عطا الله مضرب أرز بجوار المدرسة المتبولىة ، وقد أحصيت مخلفاته عند وفاته بـ ٦٧٤٣٨ نصف فضة ، مما يؤكد أن العلماء حاولوا استثمار أموالهم فى مصدر مضمون يعود عليهم بالربح الوفير^(٢) . ومن ناحية أخرى حرص بعض العلماء على استثمار أموالهم بالمشاركة مع التجار، ويبدو أن طبيعة عملهم فى التدريس لم تتيح لهم الوقت الكافى للعمل على استثمار أموالهم بمفردهم ، ولذلك شاركوا التجار لتخفيف عبء الإشراف على هذه الصناعة. وأغلب الظن أن الدافع لاستثمار العلماء أموالهم فى صناعة ضرب الأرز يرجع إلى محاولتهم اكتساب مكانة اقتصادية مرموقة فى المجتمع بجانب مكانتهم الاجتماعية والدينية كعلماء ، وربما يرجع سبب استثمارهم لأموالهم فى صناعة ضرب الأرز ، نتيجة أن الحركة التعليمية فى ذلك الوقت لم تكن قوية ، وبالتالي ينعكس ذلك على قلة أجورهم ، ويعد ذلك السبب المباشر لاقتحامهم مجال صناعة ضرب الأرز ، أو ربما لتنويع نشاطهم فى مصادر عديدة فى محاولة لتنويع دخولهم . وهذا لا يعنى أنهم جميعاً كانوا ميسورى الحال واستثمروا أموالهم فى صناعة ضرب الأرز ، بل أن كثير منهم كانوا فقراء^(٣). وينطبق الأمر ذاته على القضاة الذين استثمروا أموالهم فى صناعة ضرب الأرز ، وقد وصل الأمر ذروته لدرجة أن هذه الصناعة ذاعت شهرتها فى الآفاق داخل مصر وخارجها ، حيث جذبت مستثمرين من الخارج لامتلاك مضارب أرز بمصر ، وقاموا بإدارتها عن طريق وكلاء لهم بمصر ، فعلى سبيل المثال (امتلك حسين شاكر قاضى محكمة محمود باشا

(١) محكمة دمياط ، س ٢٠٣ ، ق ٢٠١ ، ص ١٦٦ ، ١٠ رمضان ١١٤٤ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢١١ ، ق ١ ، ص ١-٢ ، غرة رمضان ١١٤٢ .

(٣) محكمة الدقهلية ، س ٢١ ، ق ٩٥ ، ص ٣٦ ، غرة رمضان ١١٢٨ ؛ محكمة رشيد ، س ١٣٥ ، ق ١٤٦ ، ص ١٠٩ ،

١٦ محرم ١١٣٨ ؛ محكمة دمياط ، ١٧٩ ، ق ٨ ، ص ٨ ، (دت) ؛ س ٢١٢ ، ق ١٥٤ ، ص

١١٤ ، ٥ صفر ١١٤٦ ؛ س ٢٢٥ ، ق ٣٣٩ ، ص ٢١٩ ، ٢٦ صفر ١١٥٥ .

بالقسطنطينية مضرب أرز برشيد (١) .

ب - استثمار المهنيين فى صناعة ضرب الأرز : -

انعكس الاستثمار المتنامى فى قطاع العمل الإنتاجى للأرز - بمحاوره المختلفة - بشكل كبير على المهنيين العاملين به ، حيث كان له أثراً مباشراً فى تكوينهم ثروات ضخمة ، وعلى رأس هؤلاء السماسرة والوزانين والشيالين والمعبيين فى الأرز وغيرهم . وقد بدأ هؤلاء نشاطهم كمهنيين صغار ، ومع الازدهار الذى شاهدته تجارة الأرز ومهارتهم فى العمل كونوا ثروات كبيرة انتشلتهم من قاع المجتمع إلى قمته ، وسمحت هذه الثروات الكبيرة التى كونها المهنيون بعملية حراك اجتماعى واسع النطاق داخل المجتمع المصرى ، وبدأت هذه الظاهرة تتضح معالمها وتنتشر بصفة خاصة فى القرن الثامن عشر . ويبدو أن الصراع بين الفرق العسكرية قد خفف بدرجة كبيرة من ضغوطهم على هؤلاء المهنيين ووسطاء التجار ، مما أفسح الطريق أمامهم لتكوين رعوس أموال ضخمة ، وخاصة المهنيين بدمياط ورشيد والإسكندرية لبعد هذه المناطق عن تركز العسكر بالقاهرة والاضطرابات التى أحدثوها فيها ، بالإضافة لضغوطهم الشديدة على التجار والمهنيين بالقاهرة ، على العكس تماماً فى المدن البعيدة عن القاهرة التى خفت فيها نسبياً ضغوط العسكر على المهنيين ، مما أدى فى النهاية لتكوينهم ثروات ضخمة قاموا باستثمارها كل بطريقته الخاصة .

ومن ناحية أخرى كان لسيادة مبدأ حرية ممارسة النشاط الاقتصادى الذى ساد المجتمع المصرى نتائج ايجابية على نشاطهم ، أدت فى النهاية لتضخم ثرواتهم . وقد حاول المهنيون استغلال تراكم

(١) محكمة رشيد ، س ١٢٥ ، ق ٢٧٧ ، ص ١٦٣ ، ١٣ محرم ١١٣٣ ؛ س ١٣٩ ، ق ٢٠٦ ، ص ١٣٠ ، ١٥

رعوس أموالهم عن طريق استثمارها بالشكل الذى يتيح لهم تحقيق أقصى الأرباح والمنافع ، ولا عجب أن تكون صناعة ضرب الأرز المجال الأفضل لهم ، حيث حققت أرباح طائلة للمستثمرين فيها وخاصة التجار ، ومن هذا المنطلق قام هؤلاء المهنيون باقتحام هذا المجال ليحققوا لأنفسهم موقعاً اقتصادياً مرموقاً فى عملية التمايز الاقتصادى ، وبالتالي تكونت لديهم رعوس أموال ضخمة استطاعوا بها ممارسة أنشطة اقتصادية أوسع وعلى نطاق أكبر . وقد قام بعض المهنيين ذوى رعوس الأموال الصغيرة بتجميع هذه الأموال فى شكل تكتل اقتصادى متمثل فى شركة على صناعة ضرب الأرز .

وحرص البعض الآخر على الدخول فى شركات من منطلق عدم تورط أحدهم بمفرده فى مجال جديد لا يعلم عنه شئ ، وهذا فى حد ذاته وعى منهم . ومن ناحية أخرى قام بعض المهنيين ذوى رعوس الأموال الكبيرة باستثمار أموالهم على نطاق واسع فى صناعة ضرب الأرز .

أما الذين لم تتوفر لديهم السيولة النقدية التى تؤهلهم لامتلاك مضارب فقد قاموا باستئجار مضارب لمدد مختلفة ، كمرحلة تمهيدية لتكوين رعوس أموال تؤهلهم لامتلاك مضارب ، بالإضافة لأن بعضهم فعل ذلك من منطلق أنها تجربة يمكن من خلالها الانطلاق إلى آفاق أوسع فى حالة تحقيق أرباح ، أو الوقوف عندها فى حالة الخسارة .

وتجدر الإشارة إلى أنهم اعتمدوا اعتماداً كبيراً فى الترويج لنشاط مضاربهم من خلال أعمالهم المهنية بالأسواق وعلاقتهم بالمنتجين والتجار على السواء . ولعل أنسب طريقة لرصد نشاط السماسرة وغيرهم من المهنيين فى مجال صناعة ضرب الأرز هو رصد اتجاههم نحو النشاط الصناعى بقوة ، حيث كان بمقدور كثير منهم استثمار مبالغ مالية كبيرة جنوها من خلال عملهم كوسطاء بين المنتجين وصغار وكبار التجار ، وتحولوا من دور الوساطة التجارية إلى المشاركة فى العملية

الصناعية عن طريق الاستثمار فى مشروعات صناعية ضخمة وعلى محاور متعددة ، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها مثلاً نور الدين بن شهاب الدين الذى استأجر مضربين لمدة ٩ سنوات ، والمؤكد أن الأرباح التى جناها نور الدين من خلال طبيعة عمله كسمسار ومستثمر فى صناعة ضرب الأرز كانت الدافع الرئيسى لاستثماره فى هذا المجال ، فكل النشاطين يدعم الآخر ويجنى من ورائهما كثير من الأرباح^(١) . وبعد ما يقرب من ٤ سنوات استأجر مضربين آخرين لمدة ثلاث سنوات ، ربما الذى دفعه لهذه الخطوة الأرباح التى جناها من المضربين السابقين ، وخاصة أن هذه المضارب بنفس المكان السابق (حارة المجاير ذات النشاط الصناعى المكثف) . والحقيقة التى لا جدال فيها أنه لا يمكن لنور الدين أن يقدم على هذه الخطوة ، إلا إذا كان النشاط الصناعى على أشده^(٢) . ومن ناحية أخرى قام بعض الوزانين باستثمار أموالهم فى صناعة ضرب الأرز على نطاق كبير ودخلوا فى شركات فيما بينهم وأداروا هذه الشركات بأنفسهم وقسموا العمل فيما بينهم للإشراف على هذه الشركات . وعلى الجانب الآخر تكونت بعض الشركات على مضارب الأرز داخل نطاق الأسرة الواحدة ، حيث ساند الآباء أبنائهم بتقديم الأموال وتركوا لهم المجال فى إدارة هذه المؤسسات الصناعية ، وبالفعل أثبت هؤلاء الأبناء كفاءة عالية فى إدارة هذه الشركات وارتبطوا بعلاقات وثيقة بكبار المنتجين والتجار ، مما أعطى مؤسستهم الصناعية — فى نهاية الأمر — دفعة قوية إلى الأمام^(٣) .

(١) محكمة دمياط ، س ١٩٩ ، ق ٢٥٣ ، ص ١٧١ ، ١٦ جماد أول ١١٣٦ ؛ س ٢٤٧ ، ق ١٢٨ ، ص ١٠٩ ،

١٨ ربيع أول ١١٧٩ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ١٨٣ ، ص ٢٠٥ ، ٥ رجب ١١٢٠ ؛ س ١٨٢ ، ق ١٥٩ ، ص ١٦٥ ، أواخر

رجب ١١٢٤ ؛ س ١٨٤ ، ق ٧٩ ، ص ٧١ ، غرة رجب ١١٢٦ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٣١ ، ق ٤٣٣ ، ص ٣١٨ ، ١٩ صفر ١١٥٩ ؛ س ٢٨٥ ، ص ١٥ ، ق ٢٢ ، ١٥

جماد آخر ١١٩٩ .

وتوضح الاستثمارات من جانب المهنيين مدى الدور الحيوى الذى قاموا به فى تنمية صناعة ضرب الأرز وإكسابها طابع القوة والنشاط ، حيث ظلت هذه الصناعة قطب الجاذبية الرئيسى لاستثمارهم ، والذى ساعد على ذلك أن مبدأ حرية ممارسة النشاط الاقتصادى والاستثمار فى كافة المجالات كان مكفولاً للجميع سواء تجاراً أو مهنيين عاملين بالمهن المعاونة للتجارة ، حيث كان بوسع أى مستثمر أياً كان أن يجمع بين أنشطة اقتصادية متعددة ومتنوعة ، فعلى سبيل المثال جمع بعض المهنيين بين التجارة فى الأرز والأخشاب والسمسرة والكيالة فيه ، والبعض الآخر عمل بالسمسرة والتجارة والزراعة والصناعة ، بمعنى أنه جعل من نفسه محور دارت حوله العملية الإنتاجية فى كافة مراحلها ، وبعبارة أخرى فرد جعل من نفسه مؤسسة إنتاجية متكاملة ^(١) ، وحجم ثرواتهم المستثمرة فى مجال صناعة ضرب الأرز تثبت أنهم اتجهوا لهذا النشاط بقوة ، فعلى سبيل المثال (اشترى علاء الدين بن عبد الجليل الوزان فى الأرز الشعير مضرب أرز بحارة المجاير بثمن ٣٥,٠٠٠ نصف فضة) ^(٢) ، بالإضافة لإبراهيم بن شاهين الوزان الذى اشترى مضرب قدر ثمنه بـ ٢٥٥٨٥ نصف فضة ^(٣) .

وقد كان للعلاقات الاقتصادية القوية التى ربطت بين تجار الأرز والمهنيين العاملين بهذه التجارة دور كبير فى استعانة المهنيين بخبرة التجار فى مجال إدارة المضارب فى بداية الأمر ، ومع مرور الوقت اكتسبوا خبرات كثيرة أهلّتهم للاعتماد على أنفسهم فى إدارة هذه المضارب ، بل والتوسع فى استثمار أموالهم فى هذه الصناعة على نطاق واسع .

(١) محكمة رشيد ، ١٢٠ ، ق ٨٥ ، ص ٦٠ ، ٢٠ ذو القعدة ١١٢٩ ؛ س ١٢١ ، ق ٩ ، ص ٨ ، ٣ رمضان ١١٣٠ ؛ س ١٢٤ ، ق ٢١٦ ، ص ١٥٨ ، ١٨ ربيع أول ١١٣٢ ؛ س ١٥٢ ، ق ٣٦٢ ، ص ٢٩٧ ، ١٥ محرم ١١٦١ ؛ س ١٧٩ ، ق ١١٥ ، ص ١٣٤ ، ٢ ربيع ثانى ١١٨٢ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٥٣ ، ق ٤٠٢ ، ص ٢٩٠ ، ٤ شعبان ١١٧٣ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٩٩ ، ق ٢٥٣ ، ص ١٧١ ، ١٦ جماد أول ١١٣٦ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٤٧ ، ق ٦٤ ، ص ٥٩ ، ٧ شعبان ١١٦٩ .

ومن ناحية أخرى برز للشمالين في الأرز دور في استثمار أموالهم في صناعة ضرب الأرز وكونوا شركات على هذه الصناعة ^(١)، بالإضافة للمعبيين الذين استثمروا أموالهم في هذا المجال عن طريق تكوين شركات . وتجدر الإشارة إلى أن السياسة التي اتبعتها المهنيون في عملهم بالأسواق خدمت في المقام الأول استثماراتهم الصناعية عن طريق الترويج لها ^(٢) .

ولم يكن الاستثمار في مجال صناعة ضرب الأرز حكراً على تجار الأرز والمهنيين العاملين بهذا المجال فقط ، بل أن هذه الصناعة جذبت تجار ومهنيين من خارجها لاستثمار أموالهم في صناعة يدركون جيداً أنها رابحة وتحقق لهم مكاسب طائلة ، وعلى رأس هؤلاء تجار البن .

ويبدو أن تدهور تجارة البن وخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت من أهم الأسباب القوية التي دفعت تجار البن لتعديل نمط استثمار أموالهم في تجارة البن وتحويلها إلى مجال صناعة ضرب الأرز الرابحة التي حققت مكاسب طائلة لجميع المستثمرين فيها ، وذلك في محاولة منهم لتعويض الخسائر الفادحة التي تكبدوها نتيجة للضربة القوية التي تلقتها تجارة البن اليمني ، نتيجة لإنتاج جزر البحر الكاريبي للبن بشكل مكثف وبأسعار أرخص من البن اليمني ^(٣) :

وقد بلغ الأمر ذروته في مجال استثمار المهنيين لأموالهم في صناعة ضرب الأرز لدرجة أن بعضهم اقترض أموال لشراء مضارب ، والبعض الآخر اقترض أموال لاستكمال بناء مؤسساته الصناعية . والحقيقة التي لا جدال فيها أنه لا يمكن لهؤلاء أن يقدموا على هذه الخطوة (الاقتراض)

(١) محكمة دمياط ، س ٢٣١ ، ق ١٦٠ ، ص ١١٣ ، ١٧ شوال ١١٥٩ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٧٩ ، ق ١٤٨ ، ص ١١٧ ، ١٤ ربيع أول ١١٩٥ .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٦٥ ، ق ١٩٨ ، ص ١٩٣ ، ٢١ صفر ١١٧٥ ؛ س ١٧٠ ، ق بدون رقم ، ص ١٣٧ ،

غرة محرم ١١٧٨ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٨٧ ، ق ١٠٩ ، ص ٨٢ ، ١٠ رمضان ١٢٠٤ .

إلا إذا كانوا يعلمون جيداً أن هذه المؤسسات الصناعية ستغطي القروض التي استدانوها في وقت قصير^(١)، ويبدو أن تشعب النشاط التجارى والصناعى كان سمة من سمات العصر العثمانى ، فتزايد النشاط الصناعى للأرز وراء التعديلات التى لجأ إليها كثير من المستثمرين ، فالمستثمر الماهر هو الذى يشعر بنبض الأسواق ويتجاوب معها وهو أمر كان ميسوراً للجميع آنذاك ، فعلى سبيل المثال قام بعض تجار الأخشاب بتعديل نمطهم التجارى باستثمار أموالهم فى استئجار مضارب متعددة لمدد متفاوتة بلغت فى بعض الأحيان ثلاث سنوات ، كما أن طبيعة عملهم فى تجارة الأخشاب شجعتهم على ذلك ، حيث أن غالبية مكونات المضارب من الآلات والأبواب وغيرها كانت من الأخشاب التى توفرت لديهم بكثرة ، ويمكن القول بأن عملية استثمار الأموال فى استئجار المضارب حققت نجاحاً كبيراً لجميع المستثمرين فيها على كافة المستويات ، والسبب الرئيسى فى ذلك رواج صناعة ضرب الأرز ، التى كان الاستثمار فيها مكفولاً للجميع سواء من داخل العمل الإنتاجى للأرز أو من خارجه ، والمؤكد أن هذا الاستثمار المفتوح على هذه الصناعة كان السبب المباشر الذى قوى هذه الصناعة ، حيث افتحمها كثير من المستثمرين المتخصصين وغير المتخصصين فيها ، مما أوجد روح المنافسة وعاد بنتائج ايجابية على هذه الصناعة فى نهاية الأمر^(٢).

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٧ ، ق ٤٣١ ، ص ٣١١ ؛ س ٢٤٧ ، ق ٦٤ ، ص ٥٩ ، ٧ شعبان ١١٦٩ ؛ س ٢٨٤ ،

ق ٤١ ، ص ٩٢ ، غرة جماد آخر ١٢٠٠ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٦٥ ، ق ١٩٨ ، ص ١٩٣ ، ٢١ صفر ١١٧٥ ؛ س ١٧٠ ، ق بدون رقم ، غرة محرم ١١٧٨ ؛

محكمة دمياط ، س ١٨٠ ، ق ٤٠ ، ص ٤٣ ، ١٠ ذى الحجة ١١٢٤ ؛ س ١٨٢ ، ق ٢٥٢ ،

ص ٢٥٦ ، ١٥ رمضان ١١٢٥ ؛ س ١٨٤ ، ق ٣٢٨ ، ص ٣٠١ ، ٢ رجب ١١٢٦ ؛ س

٢٨١ ، ق ١ ، ص ١ ، ٢٠ جماد أول ١١٩٤ .

جـ - العائلات الصناعية :

هى العائلات التى كثفت نشاطها فى المجال الصناعى بشكل كبير وامتلكت العديد من المضارب فى مناطق متعددة مما أكسبها مكانة متميزة ، فضلاً عن سيطرتها على النشاط الصناعى فى المناطق التى مارست فيها نشاطها ، ومن أشهر هذه العائلات :-

عائلة عوض :

لا يعرف على وجه التحديد متى بدأت هذه العائلة استثمار أموالها فى صناعة ضرب الأرز ، وإن كانت قد مارست نشاطها بالسمسرة فى الأرز منذ وقت مبكر من القرن الثامن عشر ، وحققت من خلالها أرباحاً طائلة جعلتها تنطلق فى مجال صناعة ضرب الأرز والسمسرة معاً فى خطين متوازيين ، وسيتم التركيز على نشاط فردين اثنين من العائلة ، حيث كان لهما النشاط الأكبر ، أما بقية أفرادها فقد استثمروا أموالهم فى هذه الصناعة من خلال تكوين شركات صغيرة الحجم فيما بينهم ، بمعنى أن دورهم كان على نطاق محدود .

إن متابعة النشاط الاقتصادى لهذه العائلة يبرز فيها شخصية محورية قامت بدور كبير فى استثمار أموالها فى صناعة ضرب الأرز ، ولما كانت دمياط مركزاً رئيسياً لزراعة الأرز ، فقد أتسم النشاط الصناعى فيها بالقوة فى غالبية سنوات القرن الثامن عشر ، كما أن دراسة شخصية مثل محمد بن على الشهير بابن عوض تثبت أنها شخصية ذائعة الصيت لما لعبته من دور هام فى مجال الاستثمار الصناعى ، ففى خلال فترة أربعة أعوام فقط قام بشراء ثلاث مضارب أرز ، وهذا لم يكن بالأمر الهين فى ذلك الوقت ، وخصوصاً أن المضارب الثلاث ذات أحجام ضخمة وطاقت إنتاجية كبيرة ، فأقل هذه المضارب حجماً كانت توجد بها ثلاث قاعات لتخزين الأرز ، بالإضافة إلى قاعة لضرب الأرز والقاعة المخصصة لآلات المضرب . وبالرغم من امتلاك محمد لهذه المضارب ، إلا أنه

لم يتخلى عن عمله الرئيسى كسمسار فى الأرز الأبيض ، وبلا جدال أن عمله كسمسار دعم موقفه كمالك ومدير للعملية الإنتاجية (صناعة ضرب الأرز) ، وهذا فى حد ذاته أحدث نوعاً من الرواج الصناعى الذى نتج عن علاقاته الاقتصادية والاجتماعية فى الأسواق ، والتى نتج عنها فى النهاية توسيع دائرة العملية الصناعية بزيادة أعداد المضارب ، فالمعروف أن أصحاب المصالح الاقتصادية الكبيرة فى حالة توافر علاقات اقتصادية واجتماعية جيدة ، وخاصة مع التجار فإن ذلك يعود بنتائج إيجابية فى مجال الحقل العملى ، وهذا ما توفر لمحمد بن عوض من خلال عمله الأساسى كسمسار فى الأرز وفق بين المنتجين الذين يرغبون فى تصريف إنتاجهم ، والتجار الذين يبحثون عن السلعة الرائجة ، والتى كان معظمها أرز شعير ، مما أعطاه فرصة كبيرة لإثراء نشاطه الصناعى .

ومن الجدير بالذكر أن المضارب التى امتلكها محمد كانت جميعها تقع فى حارة المجاير (١) . وقد نهج أحمد بن محمد (السابق ذكره) نهج أبيه فى العمل بالسمسرة فى الأرز وصناعة ضربة وحسب تعبير الوثيقة (السمسار فى الأرز الأبيض هو كوالده وجده) ، وبالإضافة لما ورثه أحمد عن والده من مضارب قام بشراء مضرب أرز آخر ، وربما يكون الدافع لذلك أن العمل كان على أشده فى مضاربه ، فلا يعقل أن يكون مستوى النشاط الصناعى متدنٍ ويقوم بشراء مضرب آخر ، ويبدو أن هذا المضرب كانت له مميزات متعددة ، والدليل على ذلك ارتفاع ثمنه الذى بلغ $\frac{3}{4}$ ٥٩٠ ريال بطاقة ، أى ما يعادل ٥٣١٦٧,٥ نصف فضة فى ذلك الوقت . والمؤكد أن والده قد أكسبه خبرة كبيرة فى هذا المجال ، بالإضافة لأنه كان يعمل من حيث انتهى والده ، وفى إطار الشهرة الكبيرة

(١) محكمة دمياط ، س ٢٦٣ ، ق ٥٣١ ، ص ٣٧٥ ، ١٢ ربيع ثانى ١١٨٢ ؛ س ٢٦٤ ، ق ٢٣٥ ، ص ١٦٨ ، ٥ رمضان ١١٨٢ ؛ س ٢٦٨ ، ق ٤١ ، ص ٣٢ ، ١٣ جماد أول ١١٨٥ .

التي حققها والده ، والتي يسرت عليه كثير من الأمور الخاصة بنشاطه الصناعي والمهنى ، حيث كان الآباء — غالباً ما — يلقنون أبنائهم أسرار مهنتهم لينقلوها بدورهم إلى أبنائهم الذين ينقلونها بعد ذلك إلى ذرياتهم جيلاً بعد جيل ، ومن هنا كانت العائلة فى مثل هذه الحالة تقوم بعدد من الوظائف الاقتصادية ، منها أنها تدرب الشباب على امتلاك زمام الأمور فى العائلة ، وهذا ما يزال قائماً حتى الآن (١) . وبالإضافة إلى محمد وأحمد اقتحم أفراد آخرون من العائلة مجال صناعة ضرب الأرز وقاموا بامتلاك مضارب وكونوا شركات أخرى على مضارب بدمياط فى مناطق متعددة مثل خط جامع على تليس الذى امتلك أفراد من عائلة عوض ثلاث مضارب أرز بجوار هذا الجامع ، ويبدو أن عوائد الاستثمار فى صناعة ضرب الأرز أغرت هذه العائلة على الاستمرار فيها بالإضافة للسمسرة (٢) .

عائلة شولح : —

بدأت عائلة شولح فى بداية الأمر بالعمل فى السمسرة بالأرز على نطاق محدود مثلها مثل عائلة عوض ، وبمرور الوقت ازداد نشاطها بشكل كبير وتراكت لدى أفرادها رعوس أموال دفعتهم للعمل فى صناعة ضرب الأرز . ومن أشهر أفراد هذه العائلة الذين عملوا فى هذا المجال ، هو محمد بن محمد المعروف بابن شولح الذى قام بشراء مضرب أرز بحارة الحصريين بجميع منافعه من حواصل للبياض وساحات كبيرة لنشر الأرز الأبيض وغيرها من المنافع (٣) .

(١) محكمة دمياط ، س ٢٨١ ، ق ٣٩١ ، ص ٣٠٦ ، ١٢ جماد أول ١١٩٤ ؛ س ٢٨٨ ، ق ٣٤٨ ، ص ٢٧٠ ،

غرة رجب ١٢٠٥ ؛ س ٢٨٨ ، ق ١٩١ ، ص ١٥٥ ، أواخر رجب ١٢٠٦ ؛ س ٢٩٢ ، ق

١٢٠ ، ص ٩١ ، أواخر رمضان ١٢١٢ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٩٥ ، ق ٤٣ ، ص ٢٢ ؛ س ٢١٨ ، ق ١٩٩ ، ص ١٥٤ ، ٢٠ ربيع أول ١١٥١ ؛ س ٢٥٠ ،

ق ٢٢٥ ، ص ١٩٠ ، ١١ صفر ١١٧١ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٥٠ ، ق ٢٣٥ ، ص ٢٢ ، ١٥ رجب ١١٤١ .

والواقع أن محمد لم يعمل في سمسرة الأرز وصناعة ضربه فقط ، بل عمل بتجارة الأرز أيضاً واستثمر أمواله فيها بشكل جيد ، والدليل على ذلك أنه عقب وفاته كان ضمن تركته كمية من الأرز قدر ثمنها بـ ١٨٨٦٤٠ نصف فضة ، بالإضافة لمجموعة من المنشآت السكنية ومنشأة صناعية لضرب الأرز ، ومجموعة من الثيران العاملة بها ، وهذا يدل على مدى الثراء والنفوذ الذي بلغه نتيجة لعمله في ثلاث مجالات متعلقة بالأرز من سمسرة وصناعة وتجارة (١) .

كما كانت خبرة محمد في المجال التجاري للأرز مدعاة لتنصيبه وصياً على تركات بعض تجار الأرز وضبط جميع مخلفاتهم ، وهذا دليل على مكانته الاجتماعية المرموقة التي ذاع صيتها في الأوساط القضائية ، وخصوصاً أن تولية هذه المهمة من قبل القضاء لم يكن بالأمر الهين آنذاك (٢) .

وقد تمتع الشمسي محمد بن محمد بمكانة كبيرة مثل والده في مجال السمسرة وصناعة ضرب الأرز ، فقد ورث الدور الذي قام به والده ، حيث قام بشراء مضرب للأرز بحارة الحصريين ، أي في نفس المكان الذي اشترى والده المضرب الأول ، والمؤكد أن الشمسي حقق مكاسب مجزية من خلال ذلك ، فلم تكد تمر عشر سنوات حتى قام باستثمار الأموال التي جناها من خلال نشاطه في صناعة ضرب الأرز في شراء عقار بحارة العصافرة لاستغلاله في تنمية نشاطه الصناعي .

وخلاصة القول أن محمد بن شولح حقق نجاحاً كبيراً في المجال الصناعي والتجاري والعمل المهني المعاون لتجارة الأرز(السمسرة) ، وهذا في حد ذاته كان مغرياً لابنه الشمسي للاستمرار في هذا المجال ، بل وتحقيق مزيد من الاستثمار على كافة المستويات ، والحقيقة أنه وجد لمستثمرين آخرين وسماسرة من العائلة دور في صناعة ضرب الأرز ، ولكن على نطاق محدود (٣) .

١ (محكمة دمياط ، س٢٤٨ ، ق ٣٥ ، غرة رجب ١١٩٦ .

٢ (محكمة دمياط ، س٢٤٢ ، ق ١٨١ ، ص ١٣٧ ، ١٥ محرم ١١٦٧ .

٣ (محكمة دمياط ، س٢٥٣ ، ق ٣٠١ ، ص ٢٨٢ ، ١١ جماد آخر ١١٢٧ ؛ س٢٦٥ ، ق ٤٩٥ ، ص ١٧ ، ٣١٧ شعبان ١١٨٣ .

د - شركات صناعة ضرب الأرز : -

إن قدرات المستثمر المالية والفكرية مهما بلغت قد تعجز فى كثير من الأحيان على الاضطلاع بمشروع صناعى ضخم كضرب مضرِب أو إنشائه وإدارته بمفرده ، وإن قام فرد بذلك فإن تنفيذ هذا المشروع وإدارته تحتاج لتضافر جهود مجموعة أفراد ، فالمستثمرين دائماً فى حاجة إلى علم وخبرة لتتضافر جهودهم لنجاح مشروعهم ، وهذا النجاح لا يأتى إلا إذا قدم كل فرد نصيب يتمثل فى رأسمال أو عمل وخبرة وغيرها ، ونتيجة طبيعية لذلك نشأت فكرة الشركات وتوظيف الأموال بشكل جيد فى مشاريع استثمارية . ومما لاشك فيه أن صناعة ضرب الأرز تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإنشاء مبنى المضرب ، بالإضافة للآلات والقوى المحركة اللازمة لتشغيل هذه الآلات ، وأجور عمال وغيرها من أعمال الصيانة . وكان من الصعب على كثير من المستثمرين فى مجال صناعة ضرب الأرز توفير رؤوس الأموال اللازمة لهذا المشروع الضخم بمفردهم ، وبناءً على ذلك اضطر كثير من المستثمرين إلى الدخول فى شركات فيما بينهم للحصول على رؤوس الأموال اللازمة للعملية الصناعية ، وقد كانت الشركات هى أفضل الوسائل التى استعانوا بها للحصول على رأس المال اللازم للاستثمار فى المجال الصناعى . ولم يكن توفير رأس المال هو السبب الوحيد للشركات على صناعة ضرب الأرز ، بل كان لهذه الشركات أهداف أخرى كتفادى أحد المستثمرين الوقوع فى المخاطر بالمغامرة برأسماله جملة واحده فى العملية الصناعية ، فعلى فرض أن قدرة المستثمر الفائقة مالياً وخبرته الواسعة تمكنه من القيام بالمشروع بمفرده فإنه قد يرغب فى مشاركة غيره حتى لا يتعرض لمخاطر المشروع وحده ، فيشارك غيره فى مغام الشركة ويتقاسمان الربح والخسارة فيما بينهم ، ويسمح هذا النظام للمستثمر بأن يساهم بأمواله فى أكثر من مشروع ، بحيث إذا خسر أحدهم ربح الآخر . ومن هذا المنطلق

تمثل حرص كثير من المستثمرين على تكوين هذه الشركات ، فقاموا باستثمار رءوس أموالهم فى مشاريع مشتركة فيما بينهم ، بمعنى أنهم لعبوا على أكثر من محور لتفادى الوقوع فى خسائر فادحة ، وتتمثل هذه الخسائر فى كسر لأحد آلات المضرب أو إصابة القوى المحركة بأمراض قد تؤدى إلى فنائها ، بالإضافة لأعمال الصيانة التى تتكلف أموال طائلة ، أو سرقة الأرز من المضارب فيضطر أصحاب المضارب بتعويض ثمنه لأصحابه وغيرها من المخاطر ، فكلما زاد عدد الشركاء خفت أعباء الخسارة فى مثل هذه الحالات ، وأحياناً تصل أعداد المشاركين فى أحد المضارب إلى ما يقرب من عشرة أفراد يعملون بزراعة وتجارة الأرز، ولا شك أن هذا التنوع دعم نشاط مثل هذه الشركة بشكل كبير ، فهى تعد شركة زراعية - صناعية - تجارية ، ومثل هذه الشركات ذات الأعداد الكبيرة فى الأفراد تمثل حصناً أميناً للجميع من المخاطر^(١) ، وقد قدمت الوثائق معلومات هامة عن الشركات التى قامت على مضارب الأرز ، وأكدت أن هذه الشركات تكونت برءوس أموال ضخمة تثبت حدوث تحولات اقتصادية كبيرة نحو سيادة النمط الرأسمالى فى استثمار العوائد التى توفرت لدى التجار ، وتحويلها إلى المجال الصناعى الذى انتشر على نطاق واسع ، مما أدى فى النهاية لنشأة العائلات التجارية الرأسمالية ، فعلى سبيل المثال بلغ رأسمال إحدى الشركات التى قامت بين اثنين من عائلة واحدة ١٧٠,١٠٠ نصف فضة^(٢)، وشركات أخرى بلغ رأسمالها ٢١٦,٠٠٠ نصف ، وبالنسبة للعوائد التى جناها بعض المستثمرين من خلال صناعة ضرب الأرز ، فقد تبين أن هذه الصناعة

(١) محكمة رشيد ، س ١٣٧ ، ق ٣٠٢ ، ص ٢٠١ ، ٢٠ شوال ١١٤٦ ؛ س ١٩١ ، ق ١٩٩ ، ص ١٨٤ ، (د ت) .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٩ ، ق ٧٨ ، ص ٦٩ ، ١٢ محرم ١١٢١ ؛ س ١٨٠ ، ق ٤٠ ، ص ٤٣ ، ١٠ ذى

الحجة ١١٢٤ ؛ س ٢٠٩ ، ق ٥٦ ، ص ٤٥ ، ١٤ صفر ١١٤٣ ؛ محكمة رشيد ، س ١٣٧ ، ق

٣٠٢ ، ص ٢٠١ ، ٢٠ شوال ١١٤٦ .

حققت أرباح طائلة للمستثمرين فيها ، فعلى سبيل المثال بلغ متوسط كميات الأرز الواردة لأحد المضارب ٢٤٠٠ أردب أرز شعير سنوياً لمدة ٦ سنوات متواصلة ، وتم ضرب الأردب فيها بثمن ٣٠ نصف فضة ، بمعنى أن بعض هذه المضارب كانت تحقق أرباح شهرية ٦,٠٠٠ نصف فضة ، وأرباح سنوية تقدر بـ ٧٢,٠٠٠ نصف فضة على مدار ٦ سنوات كاملة ^(١) .

ويبدو أن الازدهار الكبير الذي شهدته صناعة ضرب الأرز — في غالبية سنوات القرن الثامن عشر (أنظر ملحق ٥) — قد شجع بعض العائلات على المشاركة في استثمار رءوس أموالهم في شراء مضارب للأرز وإدارتها بمعرفتهم أملاً في تحقيق مزيد من الأرباح ، وخاصة بمنطقة خط بستان الخطاب التي تعد إحدى المناطق الحيوية التي شهدت نشاطاً متصاعداً في مجال صناعة ضرب الأرز بدمياط ^(٢) . وقد قام كبار منتجي الأرز بدور لا يستهان به في مجال صناعة ضرب الأرز ، حيث قاموا بتكوين شركات وأداروها بمعرفتهم ، والمؤكد أن الأرز الناتج عن إنتاجهم الزراعي كان الأساس الذي نشأ عليه نشاطهم الصناعي ، فضلاً عن محاولتهم جذب جيرانهم من منتجي الأرز لتدعيم نشاطهم الصناعي ، إذاً فالصناعة جذبت بعضاً من فئة منتجي الأرز لاستثمار أموالهم فيها مثلما جذبت الزراعة بعضاً من فئة التجار والصناع لاستثمار أموالهم فيها ، بمعنى أن المجال الصناعي كان مكفولاً للجميع لاستثمار أموالهم بحرية تامة ^(٣) .

(١) محكمة رشيد ، س ١٣٤ ، ق ٨٢ ، ص ٧١ ، ٨ ذو القعدة ١١٣٩ ؛ س ١٣٧ ، ق ٣٢ ، ص ٢٠١ ؛ ق ٥٠٣ ،

ص ٢٠٣ ، ٢٠ شوال ١١٤٦ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ١٨٣ ، ص ٢٠٥ ، ٥ رجب ١١٢٠ ؛ س ١٨٠ ، ق ٤٠ ، ص ٤٣ ، ١٠ ذو الحجة

١١٢٤ ؛ س ٢٠٤ ، ق ٢٣ ، ٢٥ ، ٦ صفر ١١٤٢ ؛ س ٢٥٣ ، ق ٤٠٢ ، ص ٢٩٠ ، ٤

شعبان ١١٧٣

(٣) محكمة دمياط ، س ١٧٩ ، ق ٧٨ ، ص ٦٩ ، (د ت) .

أما عن تصفية الشركات على مضارب الأرز ، فإنه غالباً ما يتم تصفيتها نتيجة لوفاء أحد الشركاء فيفضل الورثة تصفية الشركة ، أو لتعرض أحد الشركاء لازمة مالية فيضطر لبيع نصيبه لشريكه ^(١). وأحياناً أخرى يتم تصفيتها نتيجة لخلاف بين الشركاء . وفى حالة وجود أكثر من مضرب لشريكين فإنهم — غالباً ما — يتساومون فيما بينهم بأن يصبح لكل واحد منهم مضربه الخاص به ، وهذا يعنى أن أسباب تصفية شركات صناعة ضرب الأرز تعددت ^(٢) .

هـ — إيجار المضارب :

شهدت عملية إيجار مضارب الأرز نشاطاً ملحوظاً ، ويبدو أن عوائد الاستثمار فى هذه الصناعة كانت من أهم الأسباب التى دفعت التجار وغيرهم لاستثمار أموالهم فى عملية الاستئجار . وكان على رأس المستثمرين — فى عملية الاستئجار — تجار الأرز الذين قاموا بدور نشيط وملحوظ فى هذا المجال ، كما أن بعض كبار تجار الأرز الذين اتسع نشاطهم التجارى فى الأرز حاولوا استثمار جزء من أموالهم فى استئجار مضارب لضرب الأرز الناتج عن نشاطهم التجارى الكبير ، ويعد ذلك محاولة منهم للحد من نفقات صناعة ضرب الأرز . ومن ناحية أخرى كان لعلاقات هؤلاء التجار المتميزة بالتجار الآخرين دور كبير فى الترويج لمضاربهم ، حيث زاد ذلك من نشاطها الصناعى ، بمعنى أنها منفعة عادت على مستأجرى المضارب من جميع الأطراف ، وقد نشط تجار الأرز فى هذا المجال بشكل كبير ^(٣) .

(١) محكمة رشيد ، س ١٤٤ ، ق ٢٦١ ، ص ٢٥٢ ، ٢٥ شوال ١١٥١ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٩ ، ق ٧٨ ، ص ٦٩ ، (د ت) .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٣٨ ، ق ٢٢٦ ، ص ١٥٣ ، ٥ جماد آخر ١١٤٥ ؛ س ١٩٦ ، ق ٣٠٥ ، ص ١٢٩ ، غرة

ذو القعدة ١٢٠٦ .

ومن ناحية أخرى قام بعض التجار باستثمار الأموال التى جنوها من خلال نشاطهم الصناعى فى إنشاء مضارب أخرى بهدف تأجيرها فى ظل الإقبال الشديد على عملية الإيجار فى بداية القرن .

ويعد إبراهيم ابن إسماعيل المعروف بالجمال من أبرز تجار الأرز الذين قاموا بنشاط كبير فى مجال إيجار المضارب برشيد ، حيث استثمر أمواله على نطاق واسع فى استئجار مضارب أرز لمدد طويلة بلغت فى بداية الأمر ما يزيد عن ٣١ عاماً لأحد المضارب، ويبدو أن العوائد المادية الكبيرة التى جناها من خلال النشاط الصناعى المكثف للمضرب السابق (المستأجر)، دفعته لتحقيق مزيد من الأرباح فى هذا المجال، فبعد مرور ٤ أعوام على استجاره للمضرب الأول قام باستئجار مضرب آخر فى منطقة قناة العجمى التى تعد من المناطق الرئيسية فى صناعة ضرب الأرز برشيد، لقربها من مزارع الأرز .

ومن الجدير بالذكر أن المضرب الأول يقع فى نفس المنطقة، والمؤكد أن ازدهار النشاط الصناعى كان من أهم الأسباب التى جعلته يحرص على طول مدة إيجار المضرب الثانى التى بلغت ٨٣ عاماً^(١).

وقد وكل بعض المستثمرين تجار الأرز فى استئجار بعض المضارب ، حيث مارس تجار الأرز دوراً نشيظاً فى هذا المجال ، وربما كان الداعى لذلك خبرتهم فى هذا المجال ، ومن المحتمل أنهم كانوا يحصلون على فائدة مادية من جراء ذلك ، وتسهيلات عند ضرب أرزهم فى هذه المضارب^(٢) وفى بعض الأحيان كان مستأجر المضرب يقوم بتأجيره لطرف آخر بعد تسلمه ، وهذا يعنى أن ذلك قد حقق له عائد كبير ، فليس من المعقول أن يقوم بتأجيره دون تحقيق مكاسب^(٣).

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٢ ، ق ٢٣٥ ، ٢٥٣ ، ١٩ جماد أول ١١١٢ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٨٦ ، ق ٢٠٩ ، ص ١٥٧ - ١٥٨ ، غرة صفر ١١٩٢ ؛ س ١١٧ ، ق ٢٢٩ ، ص ٦٠ .

٤ شوال ١١٢٧ ؛ س ١٩١ ، ق ٣٧ ، ص ٣٠ ، غرة رجب ١١٩٦ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٤٠ ، ق ١٠٥ ، ص ٧٣ ، ١٩ صفر ١١٦٦ .

(٤) محكمة دمياط ، س ٢٢١ ، ق ٤٨ ، ص ٣٦ ، ٤ رجب ١١٥٢ ؛ محكمة رشيد ، س ١٩٦ ، ق ٣٠٥ ، ص ١٢٩ .

، غرة ذو القعدة ١٢٠٦ .

وبطبيعة الحال كان لملتزمى القرى من كبار التجار والعسكر على السواء وخاصة منتجى الأرز دور فى استثمار أموالهم — التى جنوها من مناطق التزامهم (عوائد التزامهم) — فى استئجار عدد من المضارب بمراكز التجارة بدمياط ورشيد ، وامتلاك عدد آخر وخاصة داخل نطاق التزامهم ، وقد دفع قرب هذه المضارب من مناطق الإنتاج صغار المنتجين لضرب أرزهم فى هذه المضارب ، والواقع أن كثير من المنتجين فعلوا ذلك (ضربوا أرزهم عند الملتزمين) فى محاولة منهم لاسترضاء الملتزمين وعدم إثارتهم عليهم أو التحرش بهم ، مما عاد فى النهاية بفوائد كثيرة على الملتزمين ، كما قام كثير من الملتزمين بامتلاك مضارب أخرى فى دمياط ورشيد كنوع من أنواع تعدد الأنشطة الاستثمارية فى الريف والمدينة ، فى محاولة للسيطرة على اقتصاديات هذه الصناعة ، فضلاً عن مشاركتهم التجار على استئجار مضارب فى بعض الأحيان^(١).

٦ — الأوقاف وصناعة ضرب الأرز : —

انتشرت مضارب الأرز الموقوفة بجميع المناطق فى دمياط ، رشيد ، المنصورة ، وهذه المضارب تم تأجير عدد كبير منها للانتفاع بريعتها لصالح أوقافها ، وغالباً ما يتم تسديد ريع هذه الأوقاف سنوياً وحسب تعبير الوثائق (سلخ كل سنة) أى نهايتها ، ويتم تحديد المدة بالسنة والشهر واليوم والمبلغ الكلى على مدار الفترة جميعها ، ثم تحديد المبلغ السنوى ، وفى حالة إجراء أعمال صيانة فإنه غالباً ما يقتطع ثمنها من الإيجار . وتختلف مدة الإيجار حسب الاتفاق بين ناظر الوقف والمستأجر ،

(١) محكمة الدقهلية ، س ٢١ ، ق ٩٥ ، ص ٣٦ ، غرة رمضان ١١٢٨ ؛ محكمة رشيد ، س ١٣٠ ، ق ٣١٢ ،

ص ٢٢٢ ، غرة شعبان ١١٣٦ ؛ س ١٥١ ، ق ٤٢ ، ١٥ ذو القعدة ١١٥٨ ؛ محكمة دمياط ،

س ١٦٣ ، ق ٣٠٠ ، ص ٢٢٢ ؛ س ٢٤٠ ، ق ٣٥٦ ، ص ٢٥٨ ، ١٤ محرم ١١٦٦ .

هذا فى حالة عدم تحديد صاحب الوقف مدة معينة كحد أقصى للإيجار ، وفى حالات أخرى كان أصحاب الأوقاف عند وقفهم لها يحددون مدة زمنية محددة لا يتجاوزها الناظر والمستأجر للوقف ، وفى حالة عدم تحديد صاحب الوقف لمدة معينة فإن الأمر يكون متروكاً للناظر والمستأجر فى تحديد المدة وذلك حسب الاتفاق فيما بينهم ^(١) ، وغالباً ما كانت أجرة مضارب الأرز تتم نقداً لجهة الوقف ، وفى بعض الحالات الأخرى نقداً بالإضافة إلى إيجار عيني متمثل فى أرز أبيض ، فعلى سبيل المثال (تم استئجار مضرب بخط الحطاب لمدة ٦ سنوات بثمان ١١٢ شريفى زنجلى - أى ما يعادل ٢٣٢٠ نصف فضة - بالإضافة إلى ٢ أردب أرز أبيض فى المدة المذكورة) .

وفى مثل هذه الحالة فإن ناظر الوقف يتعهد بإجراء أعمال الصيانة لجميع محتويات المضرب من آلات ، بالإضافة لترميم جدران مبنى المضرب إذا استدعت الضرورة ذلك ، ويتعهد الطرفان - المؤجر والمستأجر - بأداء ما عليهما من التزامات وواجبات ^(٢) .

وقد وصلت بعض حالات تأجير المضارب من الأوقاف إلى ٩٠ سنة ، وفى بعض الحالات الأخرى ٩٩ سنة كحد أقصى ، مما يدل على وجود حالات تأجير مضارب أرز مدداً طويلة الأجل ^(٣) .

وفى بعض الأحيان يتم تقسيم الوقف الموقوف به مضارب أرز إلى حصص كل حصة عليها ناظر ، وغالباً ما تكون الحصة من نصيب الناظر المعين عليها (هذا فى حالة عدم تعيين أسرة الواقف لناظر

(١) محكمة رشيد ، س ١١٧ ، ق ٤٠٢ ، ص ٣٠٢ ، غرة محرم ١١٢٦ ؛ س ١٤٦ ، ق ١٣٤ ، ص ١٥١ ، ١٥٠

جماد أول ١١٥٣ ؛ محكمة ديباط ، س ٢٤١ ، ق ١٩٩ ، ص ١١٢ ، ١٠ صفر ١١٦٧ .

(٢) محكمة ديباط ، س ٢٣١ ، ق ٦٠١ ، ص ٤٥١ ، ١٩ شوال ١١٥٩ .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٣٠ ، ق ٥٧ ، ص ٤٢ ، ١٠ صفر ١١٣٦ ؛ س ١٥٦ ، ق ٣٥ ، ص ٣٨ ، ٧ رجب ١١٦٤ .

من خارجها) ، وكل ناظر يؤجر حصته حسب الاتفاق بينه وبين المستأجر ، وليس من حق الناظر الآخرين التدخل في ذلك . وعلى الرغم من ذلك كانت تحدث بعض الخلافات بين الناظر نتيجة لتلاصق بنیان الوقف ^(١) . وعلى العادة كان لتجار الأرز نصيب الأسد في استئجار مضارب من الأوقاف ، ومن أشهر هؤلاء التجار الشهير إبراهيم بن إسماعيل المعروف بالجمال الذي قام باستئجار بعض مضارب الأرز الخاصة بالأوقاف الموجودة في منطقة شمال رشيد ^(٢) .

وقد لعبت صلة القرابة دوراً كبيراً في عملية إيجار مضارب الأرز التابعة للأوقاف ، حيث فضل بعض الناظر — على هذه المضارب — تأجيرها لأقاربهم ، وقد بدأت هذه العملية في بداية الأمر على شكل تعاملات وعلاقات محدودة ثم ما لبثت أن تطورت هذه المعاملات . ويبدو أن كثرة هذه المعاملات وتشعبها في مختلف الاتجاهات على المضارب نتج عنها كثير من الخلافات فيما بينهم على إيجار هذه المضارب ، كما أن التباطؤ في دفع إيجار هذه المضارب كان السبب الرئيسي للخلافات ، حيث وصلت في بعض الحالات إلى ١٣ سنة ، وبلغ ثمن إيجارها ٢٦,٠٠٠ نصف فضة لم يتم دفعها لناظر الوقف ، مما نتج عنه تأخير عملية صيانة الوقف لاعتماده اعتماداً كلياً على إيجار هذا المضرب ^(٣) .

استبدال مضارب الأرز من الأوقاف : —

الاستبدال هو أن تبدل العين الموقوفة بعقار آخر أو بمبلغ من المال ، ويتم ضم ذلك إلى

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٢ ، ق ٢٧٠ ، ص ٢٣٣ ، ١٧ جماد أول ١١١٢ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٩٢ ، ق ١٣٨ ، ص ١٠٨-١٠٩ ، غرة محرم ١١٩٨ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٧٩ ، ق ٩١ ، ص ٧٩ ، ١٧ ذو القعدة ١١٢٣ .

جملة الموقوفات ، مع خروج العين الموقوفة من دائرة الوقف لصالح الطرف الآخر ، وهو أحد أساليب الانتفاع الاقتصادي بالأوقاف ، والهدف منه محاولة الحفاظ على الحالة المعمارية للأوقاف ، فمع الإهمال فى عمليات الصيانة وصل الحال ببعض الأوقاف إلى عدم الانتفاع بها ، ولذلك كان الاستبدال هو أفضل الطرق ، والمعتاد فى أمور الاستبدال أن يرفع ناظر الوقف للقاضى عرض حال يصف فيه الحالة المتردية التي وصل إليها الوقف والمنفعة التي تعود من الاستبدال ، ويتم معاينة ذلك من قبل القضاء ^(١) ، وغالباً ما يتم استبدال مضارب الأرز الموقوفة بأموال ، فعلى سبيل المثال (تم استبدال مضرب بخط مسطح البساطى بثمن ٣٢٠ ريال بطاقة بما فى ذلك ٥ ريال استظهار لجهة الوقف) ^(٢) . وقد وصل مبلغ الاستبدال فى بعض الحالات الأخرى إلى ٥٢٠ ريال بطاقة منها ٦٠ ريال استظهار (تبرع) لجهة الوقف مسلمة بيد الناظر ، أى أن القيمة الحقيقية للاستبدال ٤٦٠ ريال . والحقيقة أن الاستبدال يعد نوع من أنواع التحايل من قبل بعض النظار لبيع عقارات الأوقاف ، ولا يمكن الإنكار بأن الفائدة تعود على الطرفين ، ولكن الفائدة الأكبر تعود على المشتري ، فلا يعقل أن يقوم المشتري بهدر أمواله فى شراء عقار ، إلا إذا كان يدرك جيداً مدى حجم الفائدة التي ستعود عليه من هذا الاستبدال ، وربما كانت تحدث مساومات بين النظار على الأوقاف والمستبدلين ، والدليل على ذلك السعر المرتفع للمضرب السابق الذكر ، فليس من المنطقى أن يكون هذا المضرب متهدم ويباع بهذا السعر ، كما أنه فى حالة المضارب الخربة يتم ذكر أنها خربة وبحالة سيئة ، وهذا لم يتم ذكره عند عملية الاستبدال ^(٣).

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر : محمد عفيفى : مرجع سابق ، ص ١٧٤-١٨١ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٦٧ ، ق ٨٥ ، ص ٦٠ ، ٢٠ جماد أول ١١٨٥ ؛ ق ٢٠ ، ص ١٠ ، ١٣ صفر ١١٨٦ .

(٣) محكمة الدقهلية ، س ١٥ ، ق بدون رقم ، ص ٨٨ ، ١٨ شوال ١١١٣ ؛ س ٣٧ ، ق ١٦٣ ، ص ١٠٤ ، ٨ ذى

الحجة ١١٧٢ ؛ محكمة دمياط ، س ١٩٧ ، ق ٢٨ ، ص ١٩ ، ١٢ محرم ١١٣٥ .

وقد كان بعض الواقفين يدركون جيداً هذه المساومات ، ولذلك حرص كثير منهم عند وقف مضارب الأرز أن يضعوا شروطاً معينة يلتزم بها النظار ، منها على سبيل المثال عدم هبة الوقف أو استبداله ، وحسب تعبير الوثائق (بأن الوقف لا يوهب ولا يستبدل) ، وذلك في محاولة منهم لمنع استبدال عقاراتهم الموقوفة (المضارب) حتى ولو كانت خربة تماماً ^(١) .

٧ - الأضرار والمخاطر الناتجة عن صناعة ضرب الأرز: -

انطلاقاً من أنه لا فائدة بدون أضرار وأن ما يفيد فئة قليلة يمكن أن يضر فئة كثيرة ، فقد نتج عن صناعة ضرب الأرز كثير من الأضرار التي أثرت على كثير من المنشآت المحيطة بها والعاملين فيها ، فضلاً عن أحداث السرقة بأشكالها المتعددة التي انتشرت في المضارب .

أ - الأضرار على المناطق السكنية: -

نتج عن صناعة ضرب الأرز آثار سلبية متعددة ، منها الضوضاء العالية التي أزعجت المقيمين بالمناطق السكنية المحيطة بالمضارب ، حيث جعلتهم في حالة فزع دائم ليلاً ونهاراً ، ومن ناحية أخرى كان لمجاورة بعض المنازل للمضارب أضرار بالغة الخطورة على المنازل الملاصقة للمضارب ، وبعبارة أخرى المنازل الملاصقة لغرفة الآلات ، حيث نتج عن ذلك أضرار مادية جسيمة ، تمثلت في انشقاق جدران المنازل ، وأحياناً أخرى تهدم جدران بأكملها ، مما تسبب في حدوث نزاعات كثيرة بين أصحاب المضارب والمنازل ، ونتيجة لهذه الأضرار والنزاعات التي تحدث حرص كثير من الأهالي المجاورين للمضارب - في حالة إنشاء أصحابها لها - على عدم ملاصقة جدران مضاربهم لجدران المنازل لتفادي هذه الأضرار .

(١) محكمة الدقهلية ، س ١٥ ، ق بدون رقم ، ص ٨٨ ، ١٨ شوال ١١١٣ ؛ محكمة دمياط ، س ١٩٧ ، ق ٢٨ ،

ص ١٩ ، ١٢ محرم ١١٣٥ ؛ محكمة رشيد ، س ١٥١ ، ق ٢٠ ، ص ١٥ ، ١١ ذو القعدة ١١٥٨ .

وفى حالة ملاصقة أحد المنازل لمضرب فإنه ينتج عن ذلك كثير من الصراعات والنزاعات التى لا حصر لها . ويبدو أن غالبية هذه الصراعات كان يتسبب فيها أصحاب المنازل ، حيث تكون المضارب منشأه قبل المنازل ثم يقوم أصحاب المنازل بإنشاء منازلهم ملاصقة للمضارب . وعلى النقيض تماماً فإنه فى حالة وجود المنازل قبل إنشاء المضارب فإن أصحاب المنازل لا يسمحوا - بأى حال من الأحوال - بإنشاء المضارب بجانبهم ، ويبدلوا قصارى جهدهم لوضع العراقيل فى طريق أصحاب المضارب ، فى محاولة منهم لمنع إنشاءها ، فعلى سبيل المثال (ادعى أخوين على صاحب مضرب بأنه إنشاء المضرب ملاصق لمنزلهم وأن المضرب خلخل حائط المكان الملاصق له ... ، فذكر صاحب المضرب بأنه لم ينشأ المضرب حديثاً ، وأنه موجود قبل شرائهم للمكان بثلاث سنوات ، وأن المضرب لم يحدث منه ضرر ولا تسبب فى تخلخل الحائط ، والتمس الأخوين الكشف على الجدران بسبب تخبيط لأطنان المضرب ، فدل الكشف على أن الجدران ملاصقة لبعضها ، ولكن آلات المضرب بعيدة عن حائط المكان ، ولا يوجد أى تخلخل للحائط ، وتم منع المدعين من معارضة المدعى عليه) . ويبدو أن المشاكل التى نشأت بين أصحاب المنازل والمضارب لم يكن لها وجود حقيقى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، لأن غالبية المضارب كانت تتواجد على أطراف المدن وخاصة دمياط ، ومع ازدياد حجم المدن (التنمية الحضرية) فى القرن الثامن عشر نتيجة للزيادة النسبية فى عدد السكان ، بدأ الزحف العمرانى يطغى على هذه المضارب ، مما أدى فى النهاية إلى ظهور المشاكل بكثرة بين أصحاب المضارب والمنازل فى القرن الثامن عشر^(١).

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٧ ، ق ٥٤ ، ص ٤٨ ، ١٦ ذو القعدة ١١١٤ ؛ س ٢٣٠ ، ق ١٨٢ ، ص ١٣٣ ، ١٢

جماد آخر ١١٥٨ .

ومن ناحية أخرى حاول البعض استثمار أموالهم بإنشاء مضارب فى مساكنهم القديمة (أى بتحويلها لمضارب) ، والمؤكد أن الدافع الحقيقى لذلك متمثل فى الضغوط المتزايدة على المضارب ، ومحاولة البعض استثمار أموالهم فى صناعة يعرفون أن الإقبال يتزايد عليها ، وهذه الحالات قوبلت ببعض المعارضة فى البداية من قبل الجيران ، وتم التغاضى عنها بسبب وجود بعض الشوارع الفاصلة بين المضارب المستحدثة ومنازل الجيران التى تحد من الأضرار المباشرة ، ويبدو من خلال الوثائق أن الأسباب التى دفعت البعض إلى المعارضة ليست بسبب الأضرار التى تصيب المباني ، حيث أن عمليات الكشف من قبل القضاء لم تثبت حدوث أى أضرار للمنشآت السكنية . والمؤكد أن السبب الحقيقى للمعارضة يكمن فى الضوضاء الناتجة عن آلات المضارب ، وتضايف الأهالى من مخلفات القوى المحركة لآلات المضارب وما ينبعث عن هذه المخلفات من روائح كريهة ، بالإضافة للإزعاج الذى يحدثه شيالين الأرز أثناء إجراء عملهم فى المضارب ، ونتيجة لذلك كانت المعارضة قوية^(١) .

ومن الطبيعى عند نقل صاحب المضرب للآلات المحركة من مكان لآخر وجب عليه استئذان جيرانه ، وخصوصاً الجيران التى ستنقل الآلات بجانبهم ، حيث أن ذلك غالباً ما يؤذيهـم ، هذا بالنسبة للمضارب التى فى داخل المدن والمناطق المتكدسة سكانياً ، أما المضارب التى على أطراف المدينة والمناطق الزراعية فلا يحدث شىء من هذا القبيل لبعدها عن المناطق السكنية^(٢) .

(١) محكمة دمياط ، س ٢٣٠ ، ق ١٨٢ ، ص ١٣٣ ، ٢ جماد آخر ١١٥٨ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٢١ ، ق ٥١ ، ص ٤٢ ، ١٠ جماد آخر ١١٥٢ ؛ س ٢٢٥ ، ق ٧٧ ، ص ٦٢ ، ١٤ محرم

١١٥٥ ؛ س ٢٦٢ ، ق ٣٨٨ ، ص ٢٦٢ ، ٢٠ ربيع أول ١١٨٠ ؛ س ٢٦٦ ، ق ١٧٣ ، ص

١١٨ ، أواخر رمضان ١١٨٣ .

ب - الأضرار على العاملين بالمضارب : -

كان الطلب على عمال المضارب يتزايد بشكل كبير طوال العام ما عدا شهرى إبريل وأكتوبر وهما موسم زراعة وحصاد الأرز ، وهذه الفترة تمثل الكساد الحقيقى لنشاط مضارب الأرز ، فضلاً عن أنها الفترة التى تتم فيها صيانة المضارب ، ونتيجة لذلك حاول كثير من عمال المضارب إيجاد عمل فى هذه الفترة فتوجهوا إلى العمل فى زراعة وحصاد الأرز . أما الفترة البقية من العام فقد عملوا بالمضارب ، وقد جذبت هذه الصناعة الرائجة عمال من خارجها للعمل فيها ، وعلى الرغم من أن الوثائق لم تمد بمعلومات عن أجور العمال العاملين بها ، إلا أن الإقبال عليها يؤكد ارتفاع قيمة العوائد المادية الناتجة عن العمل بها مقارنة بغيرها من الصناعات الأخرى .

والمؤكد أن العمل فى مضارب الأرز بدمياط ورشيد والمنصورة قلل بشكل كبير هجرة العمال من أهالى هذه المناطق للقاهرة ، ومن ثم توفرت القوى العاملة اللازمة للعمل بالمضارب واستقرت فى موطنها الأصلي . وعلى الرغم من هذا النشاط الإيجابى ، إلا أن هذه الصناعة نتج عنها آثار سلبية متعددة على العاملين فيها ، مثلها مثل بقية الصناعات فى مختلف العصور .

وقد تنوعت المخاطر التى تعرض لها العاملون بالمضارب والتى كان لها أثراً سيئاً عليهم ، لأنها غالباً ما تودى بحياتهم ، ومنها على سبيل المثال سقوط سقف أحد المضارب ، حيث أن أصحاب المضارب فى أحوال كثيرة يستخدمونه لتجفيف الأرز من الرطوبة بكميات كبيرة ، مما يؤدى إلى سقوطه على العمال والمنتجين (الزراعيين) والتجار الذين يرغبون فى ضرب الأرز ، بالإضافة لإحداث أضرار مادية جسمية للآلات والقوى المحركة للمضارب . ومن ناحية أخرى كان لإهمال بعض أصحاب المضارب بعمليات الصيانة اللازمة لجدران وأسقف المضارب آثار سيئة على حياة

بعض العمال المقيمين بالمضارب ،الذين غالباً ما اضطرت ظروف بعضهم المعيشية السيئة الإقامة فى المضارب ، بالإضافة لأن معظم مساكنهم وأماكن استراحتهم فى المضارب كانت غالبيتها تقام تحت سقف القاعة المعد لتجفيف الأرز وليس فى الساحات ، وخاصة فى حالة المضارب التى بداخل المدن ، أو بعبارة أخرى المحصورة داخل المناطق السكنية (وقد سبق توضيح سبب ذلك) .

وكان لضغوط العمل المكثف فى بعض المضارب لا يتيح متسعاً من الوقت لإجراء أعمال الصيانة ، فينعكس ذلك بمرود سيئ على المضارب عامة والعاملين بها خاصة ، بالإضافة للمنتجين والتجار الذين يريدون ضرب الأرز . وقد نتج عن ذلك تعرض كثير من العمال لإصابات خطيرة بل والموت فى أحيان أخرى ، فعلى سبيل المثال (حضر عطا بن عبد الله الشهابى وأنهى لمولانا أنه ساكن بمضرب معد لضرب الأرز بخط الشهابية ظاهر الثغر ، وأنه كان نائماً بالمضرب هو وجماعه من الفلاحين العوادة الذين يتعاطون ضرب الأرز فسقط عليهم السقف فأصاب رجل يدعى عبده العواد فمات بسبب ذلك)^(١) . ولم يتوقف الأمر عند ذلك ، حيث كان آلات المضارب دوراً أكثر فاعلية فى موت كثير من العمال العاملين بالمضارب ، فنتيجة طبيعية لضغوط العمل المتزايد والمستمر على المضارب — فى سنوات زيادة الإنتاج — حرص كثير من أصحابها على تشغيلها ليلاً ونهاراً ، مما زاد من أعباء العمال الذين تعرض كثير منهم للموت لعدة أسباب ، منها مثلاً حدوث سهو أو بطئ فى الحركة عند رد العامل للأرز الذى يبعد عن الآلات ، بالإضافة لضعف الإضاءة أثناء العمل الليلي ، مما تسبب فى موت بعض العمال . وعلى سبيل المثال (حضر محمد بن يوسف الدمنهورى المعلم بمضرب إسماعيل بن عمر نبایل ، وأخبر مولانا أنه كان بسطح المضرب لأجل حراسة الأرز الشعير الذى به ،

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٣٧٠ ، ص ٢٨٨ ، ١٤ محرم ١١٣٠ .

وكان ولده عبد العاطى الشاب فى الوقت المذكور يرد أرزاً تحت لأطنان المضرب فأصاب ولده لاطنة قوية برأسه علو قفاه فمات لوقته بقضاء الله ، وأنه ليس له دعوة على أحد ولا طلب (١).

ويبدو من المنطقى تماماً القول بأن الأجور العالية لعمال المضارب وظروفهم المعيشية السيئة كانت من أهم العوامل الرئيسية التى دفعتهم للعمل فى مضارب الأرز رغم معرفتهم مخاطر العمل بها ، كما أن العمال كانوا يدكون جيداً أن أصحاب المضارب سوف يزيدون من أجورهم نتيجة لضغوط العمل لديهم ، بالإضافة لشدة احتياجهم للعمال لتغطية العمل المتكدر عليهم ، كما أن أصحاب المضارب من ناحيتهم حاولوا جذب العمال إليهم، ووفروا لهم سبل الراحة لضمان استمرارهم فى العمل ، فقاموا بإعداد الطعام للعاملين بالمضارب دون مقابل ، بالإضافة لتوفير المساكن اللازمة لإقامة العمال بالمضارب على نفقتهم الخاصة ، ونتيجة لذلك استمر العمال فى العمل بالمضارب رغم الظروف القاسية التى تعرض لها بعضهم ، بالإضافة للأخطار التى أودت بحياة بعضهم الآخر .

ومن ناحية أخرى فإن بعض أصحاب المضارب مارسوا بعض أنواع الضغوط والمغريات المادية على العمال لعدم الإدلاء بالسبب الحقيقى لموت زملائهم ، ليقولوا عند استجوابهم (أنه مات بقضاء الله وقدره) ، بل وربما يمارسون ضغوطهم أو مغرياتهم المادية أيضاً على أهل المتوفى ، وذلك خوفاً من تعرضهم للمسئولية القانونية ، فيضطر الوالد للقول بأن ابنه (مات بقضاء الله وقدره ، وأنه لا يستحق قبل أحد من خلق الله بسبب وفاة ابنه شيئ) (٢) .

(١) محكمة دمياط ، س ٢١٠ ، ق ٧٠ ، ص ٥٤ ، ١١ صفر ١١٤٣ ؛ س ٢٣٩ ، ق ١٧٥ ، ص ١١١ ، غاية محرم ١١٦٧ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٦٧ ، ق ١٤٦ ، ص ١٢٥ ، ١٤ ربيع أول ١١١٤ ؛ محكمة رشيد ، س ١٩٤ ، ق ٨١٠ ، ص ٣٦٠ ، ٢١ ذى الحجة ١٢٠٠ .

ولم يسلم العمال من ألعيب بعض أصحاب المضارب ، حيث قاموا باستغلالهم أسوأ أنواع الاستغلال عن طريق تشغيلهم أوقات إضافية دون مقابل ، بل وصل الأمر لدرجة تشغيلهم مدداً طويلة وتجاهلهم بعدم إعطائهم أجورهم ، بل ونهب هذه الأجور ظلماً وعدواناً بغير وجه حق ^(١) .

جـ - مخاطر سرقة الأرز من المضارب : -

مثلت مضارب الأرز صيداً ثميناً لأعمال اللصوص ، نظراً لتكدس كميات كبيرة من الأرز ، وبصفة خاصة عقب حصاد المحصول مباشرة .

وقد تعددت أشكال هذه السرقات فمنها مثلاً السرقة بمعرفة عمال المضارب ، والسرقة بمعرفة اللصوص ، وبمعرفة أصحاب المضارب أنفسهم . وقد وصل حد السرقات من النوع الأول إلى ما يزيد عن ١٥ ضريبة أرز ، ويبدو أن كمية الأرز في مثل هذه الحالة كانت ضخمة ، والدليل على ذلك أن صاحب المضرب لم يعرف كمية الأرز أثناء دخولها المضرب ، مما هيأ الفرصة المناسبة لأحد العمال الذي قام على الفور بسرقة مفتاح القاعة المعدة لتخزين الأرز وسرق الكمية المذكورة ^(٢) .

والجدير بالذكر أن سرقة العمال لم تتوقف عند حد سرقة الأرز فقط من المضارب العاملين بها ، بل امتدت أيديهم إلى سرقة أغذية القوى المحركة للآلات من ثيران وغيرها لاستخدامها كغذاء للثروة الحيوانية الخاصة بهؤلاء العمال بمنزلهم ، مما يؤكد أن عوائد العمل في صناعة ضرب الأرز كانت كبيرة ، والدليل على ذلك أنها أهلت لبعض العمال امتلاك ثروة حيوانية خاصة بهم ^(٣) .

(١) محكمة رشيد ، س ١١٤ ، ق ٩٤ ، ص ٦٢ ، ١٠ رجب ١١٢٤ ؛ س ١٧١ ، ق ٢٣٥ ، ص ٢٥٦ ، أواسط صفر

١١٧٩ .

(٢) محكمة دسباط ، س ٢٥٦ ، ق ١٩٤ ، ص ١٣٧ ، ١٣ شوال ١١٧٦ .

(٣) محكمة دسباط ، س ٢١٠ ، ق ٧٠ ، ص ٥٤ ، ١١ صفر ١١٤٣ .

أما عن سرقات اللصوص فإنها تزداد وتنتشر أثناء تكديس الأرز لضربه بالمضارب ، وخاصة عقب موسم الحصاد مباشرة ، وينتج عن هذه الأعمال تخريب لبعض المضارب وكسر أبوابها ، وخصوصاً أبواب القاعات المخزن بها الأرز ، وقد بلغت حالات السرقة فى إحدى هذه المرات أكثر من ٥٣ ضريبة أرز شعير ، وسرقة بهذا الحجم تؤكد وجود جماعات قوية ومنظمة من اللصوص نفذت عملية السطو فى وقت قصير (١).

وفى بعض الأحيان يتغاضى اللصوص عن كسر الأبواب ويقومون بنقب حائط أحد المضارب بآلات حادة ، وخصوصاً الجدران التى تتواجد بها نقاط ضعف ، وخاصة الجدران القديمة والمهملية فى عمليات الترميم . وعلى الفور يقوم اللصوص بنقب هذه الجدران ويستولوا على ما بالمضرب من كميات الأرز ، التى وصلت فى بعض الأحيان إلى العشرات من ضرائب الأرز المعد للضرب ، وقد تم القبض على اللصوص المنفذين لأحد هذه الحالات واعترفوا بما سرقوه (٢) .

كما كان لبعض أصحاب المضارب دور فى بعض حالات السرقة ، وهذه الحالات كانت تتم بطريقة غير ملحوظة أى بكميات صغيرة جداً لا يلاحظها أصحاب الأرز فلا تتجاوز هذه الكميات بضعة كيلات ، وقد تم كشف بعضها واعترف أصحاب المضارب بذلك وتعهدوا بتعويض أصحاب الأرز . ومثل هذه الحالات حدثت من نشاط أصحاب المضارب ، نتيجة لتداول هذه الأحداث بين

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٤٥١ ، ص ٣٥٢ ، (د ت) .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٣٢ ، ق ٧٤ ، ص ٥٣ ، ١٦ رجب ١١٣٧ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٦٣ ، ق ٣٠٥ ، ص

٢٠٩ ، ٨ صفر ١١٨١ .

المنتجين والتجار^(١) . وبالإضافة لما سبق ، فقد طمع بعض أصحاب المضارب فى أرز التجار أثناء ضربه لهم ، مما تسبب فى كثير من المشاكل بين أصحاب المضارب والتجار^(٢) .

وقد وصلت بعض هذه الحالات إلى طمع صاحب مضرب فى ٦ ضرائب أرز شعير^(٣) ، وحالات أخرى ٤ إردب أرز ، بمعنى أن سرقة الأرز بالمضارب انتشرت على كافة المستويات . وحقيقة الأمر أن هذه الأحداث لم تكن على نطاق كبير ، حيث أن أصحاب المضارب كان لديهم وعى كامل بالتعامل مع المنتجين والتجار ، لأن مثل هذه الأحداث تؤثر على سيرة أصحاب المضارب ، كما أنها — بطبيعة الحال — تؤثر على نشاط مضاربهم أيضاً ، وتجعل المنتجين والتجار يحجمون عن التعامل مع مثل هذه المضارب المشبوهة^(٤) .

ويمكن القول بأن وجود حالات من السرقة المنظمة من قبل اللصوص لا تعد دليلاً على القول بأن المضارب كانت ضرباً من الفوضى ، حيث أديرت جميع المنشآت السكنية والصناعية وغيرها من خلال نظام أمنى مُحكم، مقابل رسوم محددة يدفعها المنتفعون بهذا النظام بصفة أسبوعية أو شهرية ،

(١) محكمة رشيد ، س ١١٨ ، ق ٢٦٨ ، ص ١٩٠ ، ١٤ جماد أول ١١٢٨ ؛ س ١٨٩ ، ق ١٩٤ ، ص ١٧٥ ، ١٦ جماد ثانى ١١٩٤ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١١٨ ، ق ٢٦٨ ، ص ١٩٠ ، ١٤ جماد أول ١١٢٨ ؛ س ١٨٩ ، ق ١٩٤ ، ص ١٧٥ ، ١٦ جماد ثانى ١١٩٤ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٨٦ ، ق ٢٢٢ ، ص ١٤٩ ، ٤ جماد أول ١١٢٨ .

(٤) محكمة رشيد ، س ١٨٩ ، ق ١٩٤ ، ص ١٧٥ ، ١٦ جماد ثانى ١١٩٤ .

ويتم تعويض أصحابها عما يسرق منها ، هذا بالنسبة للأمن خارج المضارب ^(١) .

أما بالنسبة للأمن داخل المضارب ، فقد قام أصحاب المضارب بوضع أفراد حراسه ، ارتبط عددهم فى المقام الأول بحجم المضرب ونشاطه ، ففى حالة المضارب الصغيرة الحجم يكتفى أصحابها بحارس واحد ، أما فى حالة المضارب الكبيرة فإنه بطبيعة الحال يزداد عدد الحراس . ومن خلال ذلك يمكن القول بأنه وجدت حراسات قوية ومنظمة لحراسة المضارب بجميع محتوياتها من آلات وقوى محركة ، بالإضافة لأرز المنتجين والتجار ، حيث تقدر هذه المحتويات بمئات الآلاف من الأنصاف ، كما أنه لا يعقل التضحية بهذه المحتويات مقابل إجراءات أمنية بسيطة ^(٢) .

ومما سبق يتضح أنه وجدت صلة وثيقة بين صناعة ضرب الأرز مناطق زراعته فكلاهما نشأت فى مناطق واحدة ، وقد نتج عن التوسع الذى شهدته زراعة الأرز توسع فى إنشاء المضارب بشكل يوازى التوسع فى الزراعة ، بالإضافة لتوسيع حجم المضارب الصغيرة فى محاولة لرفع كفاءتها الإنتاجية ، لمواجهة الكثافة الإنتاجية الكبيرة المتكدسة عليها ، كما دفعت ضغوط العمل المكثف على بعض المضارب المنحصرة داخل نطاق المدن إلى الاعتداء على المنشآت العسكرية والمقابر واقتطاع أجزاء منها واستغلالها فى توسيع حجم المضارب .

(١) عبد الحميد سليمان : نظام إدارة الأمن فى مصر العثمانية ؛ أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى

العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ، إشراف رعوف عباس ، دانيال كريستيلوس ،

مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٦٥-٦٦ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢١٠ ، ق ٧٠ ، ص ٥٤ ، ١١ صفر ١١٤٣ ؛ س ٢٣٩ ، ق ١٧٥ ، ص ١١١ ، غايه

محرم ١١٦٧ .

وقد فرضت ضغوط العمل فى المضارب إجراء صيانة دوريه للمضارب ، وخاصة قبل إجراء عملية الحصاد مباشرة لاستقبال إنتاج العام الجديد . ولم تكن صناعة ضرب الأرز حكرأ على أحد ، بل أن المجال كان مكفولاً للجميع من العلماء والمهنيين وغيرهم الذين كونوا رءوس أموال ضخمة من خلال نشاطهم المهنى ، مما أتاح لهم استثمار أموالهم فى صناعة ضرب الأرز بشكل مكثف . ومن ناحية أخرى وجدت بعض العائلات التى جذبتها عوائد الاستثمار فى صناعة ضرب الأرز فاستثمرت أموالها فيها ، مثل عائلة عوض وشولح .

وشهد الاستثمار فى صناعة ضرب الأرز أنماطاً مختلفة شملت التملك والإيجار والمشاركات والمبايعات لمضارب الأرز .

وقد نتج عن عملية التوسع فى إنشاء المضارب نتائج ايجابية تمثلت فى زيادة أعداد العمال والشيالين العاملين بالمضارب وزيادة أجورهم ، مما جذب عمال من خارجها للعمل فيها نتيجة لزيادة هذه الأجور . ورغم أن صناعة ضرب الأرز حققت أرباح طائلة لجميع المستثمرين فيها على كافة المستويات بالإضافة للعاملين فى المضارب ، إلا أن آثارها السيئة على الأفراد والجماعات لم تكن لها حدود ، مثلها مثل بقية الصناعات فى مختلف العصور .